



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: مالية وبنك
التخصص: بنوك

دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي
دراسة حالة ولاية الوادي (1990-2014)

تحت إشراف الأستاذ:

لطفي مخزومي

إعداد الطالبة:

عائشة بن موسى

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد	الرتبة العلمية بالجامعة	تي أحمد
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد . أ .	الرتبة العلمية بالجامعة	لطفي مخزومي
ممتحنا	أستاذ مساعد . أ .	الرتبة العلمية بالجامعة	حمزة بالي

السنة الجامعية: 2015/2014

أهدي هذا العمل

إلى:

- ❖ الوالدين الكريمين حفظهما الله
- ❖ وإلى كل أفراد أسرتي
- ❖ وإلى روح جدي وجدتي رحمهما الله
- ❖ إلى كل الاصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة
- ❖ وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي
- ❖ وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن القطاع الزراعي، قطاع جد حساس واستثنائي مما يحتويه من مميزات ومخاطر لا يستطيع الانسان التحكم بها، الأمر الذي أدى لعزوف البنوك من تمويل هذا القطاع، لذا نجد في أغلب الدول العربية وبعض الدول العالمية ، الدولة هي التي تكون مسؤولة عن تمويله أو تكون داعمة للبنوك الممولة لهذا القطاع.

فالزراعة في الجزائر كباقي الزراعات في المنطقة تعيقها عدة مشاكل طبيعية وتقنية، كما أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد طبقت الدولة عدة سياسات على هذا القطاع للوصول به لدرجة الاكتفاء الذاتي من منتجاته والنمو الايجابي لميزانه التجاري.

إن تطور أي قطاع يعتمد أساسا وبدرجة أولى على التمويل الكافي والفعال له وبهذا عمدت الدولة على استحداث قروض لتمويل هذا القطاع والمتمثلة في قرض الرفيق والتحدي والرفيق الفدرالي.....الخ.

وقد خصصت بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول بهذه القروض. إلا أن هذه القروض لم تحظى بإقبال كبير من الفلاحين نظرا لإجراءاتها وشروطها الغير ملائمة لهذا القطاع ففي ولاية الوادي لم يستفيد إلا أربعة فلاحين من قرض التحدي الموجه لإنشاء مزارع جديدة، أما فيما يخص قرض الرفيق فالاستفادة منه كانت منخفضة من سنة 2008 إلى سنة 2014.

اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

1- اختبار الفرضية الأولى، التي تمحورت بأن الدولة تولي اهتمام كبير للقطاع الزراعي من خلال وضع السياسات الزراعية المختلفة للوصول به لذروة النمو. إلا أنه يساهم بنسبة ضئيلة في الاقتصادي الزراعي وتكتنفه عدة معوقات من الناحية الموردية والمؤسسية، حيث اثبتت الدراسة أن الدولة الجزائرية طبقت عدة سياسات مختلفة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وكانت أهمها سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التحديد الفلاحي، ورغم ذلك تبقى ندرة النسبية للمياه وكذا انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة عائقا أمام تطور القطاع الزراعي ومن هنا نشبت صحة الفرضي الأولى.

2- اختبار الفرضية الأولى، والقائلة بأن التمويل الزراعي يتمثل في توفير الأموال اللازمة لهذا القطاع من البنوك التجارية ويساهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال ضخ الأموال الكافية لزيادة الانتاج

الزراعي، وقد ثبتت الدراسة خطأ هذه الفرضية بأن ضخ الأموال لهذا القطاع ليس كافيا إلا برسم سياسة ائتمانية تلائم خصوصية هذا القطاع ومتابعة هذه الأموال لدى الفلاحين لأن أغلبهم يتصفون بالأمية وعدم القدرة على ادارة مخاطر المزرعة.

3- وقد اثبتت الدراسة الخطأ النسبي للنظرية القائلة بأن التمويل الزراعي يساهم في تطوير القطاع الزراعي بصورة كبيرة في ولاية الوادي وذلك من خلال انخفاض عدد المستفيدين من القروض الزراعية من سنة 2008 إلى 2014 كان عدد المستفيدين من قرض الرفيق في سنة 2008، 100 فلاح لينخفض عدد المستفيدين إلى 11 فلاح من جهة

النتائج:

1- النتائج النظرية:

- عزوف البنوك التجارية عن تمويل القطاع الزراعي وذلك للمخاطر المحفوفة بهذا القطاع وكذا العاملين في هذا القطاع يمتازون بعدم تأهيلهم العلمي؛
- غالبا ما تمول الدول هذا القطاع بتقديمها الدعم المالي والمادي كما في الجزائر؛
- تواجه الزراعة الجزائرية عدة معوقات منها ندرة المياه الصالحة للري؛
- لا يكفي ضخ الاموال للقطاع الزراعي بل يجب عل البنك وضع سياسة ائتمانية زراعية تلائم الفلاحين وتضمن استرجاع قيمة القروض.
- النهوض بالانتاج الزراعي يستلزم تمويل كافي وفعال لتكوين رأسمال لدى الفلاحين مما يتيح لهم الفرصة في الاتساع أفقيا وعموديا في المجال الزراعي.

2- النتائج التطبيقية:

- القروض الزراعية تأثر على الزراعة بالولاية؛
- شروط منح القروض الزراعية شروط غير مواتية للفلاح، من حيث شرط الضمان ونسبة الفائدة في حالة التعثر عن سداد القسط؛
- عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة للفلاحين مما يجع التمويل غير فعال؛
- لا يوجد فروق بين المتغيرات الاسمية (الجنس والعمر والمستوى العلمي والخبرة) في منح قرض الرفيق؛
- لا يوجد فروق بين المتغيرات الاسمية في منح قرض التحدي؛
- انخفاض وضآلة القروض الزراعية الممنوحة للفلاحين؛

- الاستفادة الضئيلة التي تكاد أن تكون منعدمة من قرض التحدي للفلاحين.
- تأخر منح قرضي الرفيق والتحدي.
- اعتماد فلاحي الولاية على التمويل الذاتي

التوصيات :

على ضوء الدراسة التي قدمناها والنتائج التي توصلنا إليها تمكنا من طرح التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

- التعامل مع القروض الممنوحة للفلاحي على أنها أموال البنك وليس أموال الدولة.
- قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة من طرفه للوصول بها إلى بر الأمان وعدم التعثر.
- اتباع الضمانة الشخصية على الضمانة العينية كشرط لمنح القرض وبهذا يتسع مجال المستفيدين والضمانة الشخصية هي سمعة الفلاح.
- تفعيل الدور الاعلامي للوصول فكرة المنتج المالي في أقرب وقت من ظهور أو اعتماده كأداة تمويل تفعيل دور مؤسسات الارشاد الفلاحي.
- التركيز على منح قرض التحدي أكثر لاتساع مجال الأراضي الزراعية.
- تذليل اجراءات منح القروض، خاصة الفائدة في حالة عدم سداد القسط في موعده.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي دراسة حالة ولاية الوادي وبعد التعمق فيها واستخلاص النتائج واقتراح بعض التوصيات، يبقى هذا الموضوع متجدد في ظل التغيرات التي يعيشها العالم والجزائر خاصة، ارتأينا طرح بعض الدراسات لتكون كأفاق جديدة للدراسة مستوحاة من هذا الموضوع:

- مدى تأثير تطبيق نظام البنوك المتنقلة على القطاع الزراعي .
- مدى فعالية التمويل الاسلامي في تطوير القطاع الزراعي.

شكر وعرفان

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود إلى أعوام قضيتها في رحاب الجامعة مع أستاذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن امضي أقدم كل التقدير والاحترام والمحبة .

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ **لطفي مخزومي** الذي تكرم مشكورا على الاشراف على هذه المذكرة إلى من علمني التفاؤل والمضي إلى الأمام، له مني أسمى عبارات التقدير والشكر والامتنان.

كما أشكر من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر.

تمهيد:

إن النظام المصرفي هو العمود الفقري لاقتصاد أي دولة باعتباره يؤمن أهم مورد، فضلا عل أنه يحول مجرد فكرة بسيطة إلى مشروع استثماري أو انتاجي فهو فرصة للتوظيف الأموال الفائضة عن حاجة الافراد ليقدمها لأصحاب العجز المالي والذين يملكون افكار استثمارية على شكل ائتمان بجميع صوره.

مما يجعل هذا النظام جد حساس لأي تغيرات لقيامه بالتصرف بأموال الغير وليست ملكه. فنجد أن الدول تقاس درجة تطورها مرتبطة بتطور أداء نظامها المصرفي لأنه ببساطة يقوم بتمويل كافة القطاعات في الدولة سواء بأمر من الدولة أو من السياسة المنوطة من الادارة العليا للبنك.

والقطاع الزراعي هو من أحد القطاعات الذي يهتم بأقدم الأنشطة التي مارسها الانسان على مر التاريخ لأنه ينتج أول ما يحتاجه الانسان في حياته والذي لا يستطيع الاستغناء عنه، وهو قطاع يتميز بالمخاطر الجد العالية والتي أغلبها لا يستطيع الانسان التحكم بها من جهة والشريحة التي تقوم بهذا النشاط هي الطبقة الفقيرة غالبا والتي لا يكون لها مؤهل علمي من جهة أخرى، مما يجعل البنوك في تردد وعزوف دائم عن تمويل هذا القطاع بحيث نجد في بعض الدول أن هناك بنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع بطلب ضمانات كبيرة لعدم التأكد من استرداد قيمة القرض، الأمر الذي يجعل التمويل المصرفي لا يصل الى جميع المزارعين خاصة الفقراء منهم. حتى برز مفهوم جديد للتمويل يسمى بالتمويل الأصغر الذي يمس هذه الفئة خاصة في جميع المجالات الاقتصادية.

بحيث نجد أن حكومات الدول هي التي تهتم بهذا القطاع سواء من الناحية المالية أو المؤسساتية لدعم وتطوير هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من جهة والوصول به لمنحى التجارة الخارجية من جهة أخرى. ولدراسة التمويل الزراعي وطبيعة الزراعة في الجزائر قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الزراعة في الجزائر؛

المبحث الثاني: التمويل الزراعي؛

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية الزراعية؛

المبحث الأول: الزراعة في الجزائر.

إن للزراعة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، لا لمساهمتها في الناتج الوطني فقط بل لأنها تمس جانب اجتماعي وسياسي أيضا فنجد أن الدول تولي اهتمام كبير لهذا القطاع والجزائر كسائر دول العالم في هذا السياق، وستعرض في هذا المبحث لقراءة عن حال القطاع الزراعي في الجزائر منذ توجهها لاقتصاد السوق.

المطلب الأول: السياسة الزراعية في الجزائر.

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية.

الفرع الأول: برنامج التكيف الهيكلي.

يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم إقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية كشريك، ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 على غرار دول جنوب المتوسط، بداية بمصر والمملكة المغربية سنة 1985 ثم تونس عام 1987، وبعد ذلك جاء دور الجزائر، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وإلى تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. ولعل أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها؛ وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية؛ وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1990. غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية. وتجنبا لذلك توجب استبدال استراتيجية التنمية الزراعية تلك، بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه. ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:¹

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها؛

¹ فوزية غري، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 106-109.

- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك؛
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
 - ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية؛
 - مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالحبـز والحليب؛
 - العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية؛
 - حرية التجارة الخارجية والأسواق؛
 - إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصتها تدريجيا وجزئيا.
- غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية.

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).¹

وجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحويلات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.²

¹ عمار زهير وعامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة 2000/2012، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي وريهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، جامعة سطيف -1، يوم 4 جوان 2014، ص8.

² غردى محمد، القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3، 2011/2012، ص153.

كما يعرف بأنه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا لحماية سكان الأرياف. يتكون من عدة مصادر للتمويل ومن بينها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).¹ ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي :

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
 - تكيف الأنظمة الزراعية؛
 - دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب؛
 - توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المئة إلى 14 في المئة.
- عند التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الفلاحية حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص يدعم التنمية الزراعية حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000/2007 حوالي 400 مليار دج. يؤثر المخطط الوطني لتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في:²
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) : أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة؛
 - صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 وذلك لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة؛
 - القرض الفلاحي التعاضدي: يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض، الذي طالما ظل مشكل يعاني منه الفلاحون، حيث بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002 ، والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية. كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي (CNMA) الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.

¹ نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تسير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص163.

² زهير عمري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980/2009، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، صص 82-83.

الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ان سياسة التجديد الفلاحي والريفي قد تم تبنيتها في ندوة الحكومة والولاية المنعقدة في شهر ديسمبر من سنة 2006 وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم¹. شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، اساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008 يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة². من خلال الدعائم الثلاثة للاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، وهي³:

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرية واندماج لميادين واسعة للاستهلاك التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرية والدعم المالي والضمان الفلاحي)؛
 - التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدججة، وتحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين) : حماية الأحواض المائية، تسيير وحماية الإرث الغابي، محاربة التصحر، حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتأمين قيمة الأراضي التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي، دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.
- خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014. حيث حددت أهدافه في:
- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2008/2000) إلى 8.33 % لسنوات (2014/2010)؛
 - زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه؛
 - دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا ب 10200 مشروع؛

¹ قصوري ربي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011، ص175.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي في الجزائر، 2010، ص1، www.anod.org/algeria.

³ طالي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولة والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص154.

- تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري.

نجد أن الزراعة في الجزائر تساهم في العديد من المؤشرات الاقتصادية، كالآتي:

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام.

يعتبر حساب الناتج الداخلي الخام بمثابة مقياس (مؤشر) اقتصادي عام للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث يعتبر المقياس الأكثر استخداما لقياس درجة الأداء الاقتصادي الكلي، أو القطاعي وللحكم على مدى مساهمة القطاع الزراعي.¹ سيتم عرض مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر

الوحدة : مليار دج

للفترة 1991-2013 بالأسعار الجارية

البيان	الناتج المحلي الخام	الناتج الزراعي	نصيب الزراعة من % PIB
1991	749	77.6	10.36
1995	1743.6	204	11.70
1997	2570.02	240.41	9.35
1999	3186.71	366.2	10.55
2000	4123.5	346.2	8.3
2001	4260.8	412	9.7
2002	4541.9	417.2	9.2
2003	5124.00	515.3	9.8
2004	6127.3	578.9	9.4
2005	7498.6	579.7	8.60
2006	8460.5	642	7.89
2007	9408.29	704.2	7.48
2008	11042.84	711.75	6.44
2009	9968.0	931.3	9.3
2010	11991.6	1015.3	8.5
2011	14526.2	1183.2	8.1
2012	16115.5	1421.71	8.8
2013	1656.92	1627.8	10.1

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-2011/2012، ص32.

- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 28: December 2014, p25, w ww.bank-of-algeria.dz

- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N ° 1 Septembre 2007, p23, w ww.bank-of-algeria.dz

¹ عياشي خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر -3-، 2010/2011، ص71.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد قيمة الناتج الزراعي بحيث في عام 1991 كان بقيمة 77.6 مليار دج ليصل في عام 2013 إلى 1656.92 مليار دج، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام لاقت تذبذب بحيث ارتفعت من 1991 إلى 1995، من 10.36% إلى 11.7% لتتخفّف في عام 1997 إلى 9.35%، وترجع للارتفاع في عام 1999 إلى 10.55%، ثم الانخفاض إلى 8.92% في عام 2000، وتواصل الانخفاض إلى غاية 2013 لترتفع بنسبة 10.1%.

ورغم أهمية الزراعة في اقتصاديات الدول من تحقيق للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بالدرجة الأولى والذي يكسبها سيادتها وعدم التبعية للدول المصدرة لتلك السلع، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الخام ضعيفة بالنسبة للقطاعات الأخرى. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-2): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات.

البيان	المحروقات %	خدمات خارج الادارات العمومية%	خدمات الادارات العمومية%	الفلاحة %	الصناعة %
2001	33.9	22.5	11.1	9.7	7.3
2002	32.5	22.5	11	9.2	7.4
2003	35.5	21.5	10.5	9.8	6.7
2004	37.9	21.1	9.9	9.4	6.2
2005	44.7	19.6	8.5	7.7	5.3
2006	45.6	18.9	8.3	7.7	5.1
2007	43.5	20.5	9.1	7.5	5.1
2008	45.3	19.4	10.1	6.4	4.7
2009	31.2	23.6	12	9.3	5.7
2010	34.9	21.6	13.2	8.5	5.1
2011	36.1	19.7	16.4	8.1	4.6
2012	34.4	19.9	16.5	8.8	4.5
2013	30.8	23.7	15.7	10.1	4.7

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 28: December 2014,p26,w ww.bank-of-algeria.dz
- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N °01 Septembre2007, p23 ,w ww.bank-of-algeria.dz
- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 09: December 2009,p26,w ww.bank-of-algeria.dz

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع الزراعي يحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وأنه يساهم بنسب ضعيفة تتراوح بين 6.4% و 10.1 %

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل.

تمثل الزراعة إحدى الركائز الأساسية لاقتصاديات شمال أفريقيا وتتسم ببعد اجتماعي كبير بالإضافة إلى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يستوعب في المتوسط نسبة 30 % من مجموع السكان الناشطين ويشكل المصدر الرئيسي للدخل والعمالة بنسبة تتراوح بين 75% و 80% من سكان الريف. كما يعتبر قطاع

الزراعة هو المجال الرئيسي للتشغيل في المناطق الريفية.¹ إلا أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي في الجزائر شهدت انخفاضاً حسب إحصائيات FAO ففي عام 2000 سجلت أن سكان الريف يمثلون 39.2% من المجموع الكلي للسكان و 24% من المجموع الكلي فقط ناشطين في مجال الزراعة، وفي عام 2010 بلغ سكان الريف 27.1% من المجموع الكلي للسكان و 20.7% من المجموع الكلي للسكان زراعيون بحيث بلغ معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي 0.5 من سنة 1990 إلى 2010. وتعد مساهمته ضئيلة في التشغيل بالنسبة للقطاعات الأخرى لسنة 2013 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): توزيع السكان العاملين حسب القطاع القانوني، والقطاع النشاط لسنة 2013 في الآلاف

البيان	أرباب العمل		مستقل		يد عاملة دائمة		يد عاملة مؤقتة		مقدمو الرعاية		المجموع	
	فعلا	%	فعلا	%	فعلا	%	فعلا	%	فعلا	%	فعلا	%
الزراعة	63	14.3	471	17.6	52	1.3	414	11.6	141	61	1141	10.6
الصناعات الاستخراجية	2	0.5	5	0.2	130	3.3	45	1.3	0	0.1	182	1.7
الصناعة	54	12.1	348	13	461	11.9	348	9.8	14	6.1	1225	11.4
البناء والتعمير	70	15.9	485	18.1	191	4.9	1032	29	14	5.9	1791	16.6
التجارة	135	30.4	867	32.4	126	3.2	477	13.4	45	19.6	1650	15.3
مواصلات والاتصالات	23	5.1	290	10.8	168	4.3	183	5.1	2	0.9	666	6.2
خدمات التجارة	47	10.7	40	1.5	187	1.8	148	4.2	3	1.4	426	3.9
خدمات خارج التجارة	49	11.1	168	6.3	2564	66.1	915	25.7	12	5	3708	34.4
المجموع	443	100	2674	100	3878	100	3562	100	231	100	10788	100

La source: La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2013, ONS, Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales, 2014, Alger, p39.

ويتضح من تحليل البيانات المتوفرة في الجدول أعلاه أن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الخامسة من حيث التشغيل بنسبة 10.6% من اليد العاملة الإجمالية وهي مساهمة ضعيفة لقطاع يمتاز باستقطابه لليد العاملة ودولة زراعية بامتياز لما تحويه من مقومات ومؤهلّات زراعية بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها والتي تضمنتها أهداف لزيادة مناصب الشغل، فنجد قطاع الخدمات خارج التجارة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 34.4% ثم يليه قطاع البناء والتعمير بنسبة تقدر 16.6% ثم التجارة بنسبة 15.3%، فالصناعة بنسبة 11.4%.

¹ قرين نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24، 2014، ص3.

مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة لكل عامل في الزراعة، يمكن تصنيف البلدان الأفريقية إلى ثلاث مجموعات. أولاً مجموعة من البلدان لديها القيمة المضافة الزراعية لكل عامل أعلى من 3000 دولار. في الترتيب من حيث الأهمية، وهذه هي: موريشيوس وجنوب إفريقيا والمغرب وتونس ومصر. وينبغي أن تجدر الإشارة إلى أن موريشيوس هي أعلى بكثير من 5000 دولار القيمة المضافة لكل عامل. ويتبع هذا من قبل مجموعة من البلدان التي فيها القيمة المضافة الزراعية للعامل ما بين 3000 و2000 دولار وهذه تشمل الجزائر، الرأس الأخضر والغابون. وأخيراً، تتكون المجموعة الثالثة من معظم البلدان الأخرى، مع القيمة المضافة الزراعية لكل عامل أقل من 1000 دولار.¹

الفرع الثالث: مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية.

يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، ومساهمة كل من الصادرات والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية. نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بالإضافة إلى الميزان التجاري الزراعي.

الجدول رقم (1-4): تطور مساهمة صادرات وواردات القطاع الزراعي من الصادرات والواردات الكلية

الوحدة: مليون دولار

للفترة 2003-2013

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	47	66	67	73	92	121	113	305	357	314	402
الواردات	2673	3542	3728	3821	5100	7831	6097	6357	10034	9352	10021
الميزان التجاري الزراعي	-2590	-3476	-3661	-3748	-5008	-7710	-5984	-6052	-9667	-9038	-9619
نسبة الواردات من الواردات الكلية %	20.92	20.66	18.61	18.19	18.45	19.97	15.52	15.8	21.21	18.56	18.25
نسبة الصادرات من الصادرات الكلية %	0.19	0.20	0.14	0.13	0.15	0.15	0.25	0.53	0.48	0.43	0.61

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على

- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 28: December 2014,p28,w ww.bank-of-algeria.dz

-BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N °01 Septembre2007, p22 ,w ww.bank-of-algeria.dz

- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 09: December 2009,p28,w ww.bank-of-algeria.dz

¹ Statistical yearbook, Food and Agriculture Organization of the United Nations Régional Office for Africa, Accra, 2012,p26.

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن الصادرات الزراعية سجلت ارتفاعاً حيث بلغت 47 مليون دولار في سنة 2003 لتصل إلى 402 مليون دولار سنة 2013، في حين زادت الواردات الزراعية من 2673 مليون دولار في 2003 إلى 10021 مليون دولار سنة 2013 وذلك راجع للسياسات التي تتبعها الدولة من توفير المكننة وادخال التكنولوجيا في القطاع الزراعي لرفع الانتاج الزراعي، ونتيجة لذلك نلاحظ تزايد عجز الميزان التجاري الزراعي من 2590 مليون دولار سنة 2003 إلى 9619 مليون دولار سنة 2013.

ورغم التحسن الموجود في الصادرات الزراعية تبقى مساهمتها في الصادرات الكلية جد ضعيفة بالنسبة للقطاعات الأخرى حيث تتراوح نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية بين 0.19% و 0.61%.

المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

تواجه الزراعة الجزائرية كباقي الزراعات العربية في المنطقة، عدة مشاكل ومعوقات تؤثر على تطورها

الفرع الأول: الموارد الأرضية

الموارد الأرضية والمائية في العالم محدودة وتحت ضغوط من تزايد عدد السكان. وتشير الأرقام العالمية جزء من انخفاض نسبيا من الأراضي والمياه المستخدمة فعليا من قبل الزراعة.¹

وتنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقاً أما تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة... الخ. وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر؛ غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين؛ بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقاً أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية.²

فالموارد المائية في المنطقة العربية تنصف:³

● الانخفاض والندرة من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه)

والنسبية (مقارنة مع باقي مناطق العالم).

والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الموارد المائية لبعض الدول العربية والافريقية.

¹ Statistical Year Book, FAO, 2014, ibid, p8.

² فوزية غربي، مرجع سابق، ص 250.

³ د خليل حسين، السياسات العامة، السياسات الزراعية في الدول العربية، على الموقع drkhalilhussein.blogspot.com، اطلع يوم 2015/03/07، على 12.35.

الجدول رقم (1-5): نصيب الفرد من الموارد المائية للفترة (1990-2010) (الوحدة m³/للفرد)

البيان	الجزائر	مصر	المغرب	كمبيرون	الصومال	مدغشقر
1990	461	1008	1170	23438	2228	29873
2000	382	847	1007	18210	1987	21934
2010	329	706	908	14567	1575	16269

La Source: Statistical Yearbook, Food and Agriculture Organization of the United Nations Regional Office for Africa, Accra, 2014, p24.

- عدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الأمثل؛
- استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير عوامل عدة: تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية.

أمام هذه التحديات التي تفرضها ندرة المياه فقد قامت البلدان العربية برسم سياسات للري خصوصا البلدان النفطية منها لتوافر الموارد المالية الكافية. فعملت على استيراد التكنولوجيا الحديثة للمياه واستخدمت تقنيات متطورة لتوفير المياه كتحلية المياه المالحة واستخراج المياه الجوفية. ورغم كل هذه الجهود مازالت هذه الدول تعاني من معوقات مثل ملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها إضافة إلى ضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية. هذه العوامل مجتمعة أثرت على الإنتاج الزراعي.¹

أما الموارد الأرضية فنجد أن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر تقدر بـ 41383 ألف هكتار ما يعادل 17.4٪ من المساحة الإجمالية في سنة 2011 ومن هذه الأراضي الزراعية 18.1٪ فقط صالحة للزراعة و 2.6٪ المساحات الفلاحية المستعملة للزراعات الدائمة من أشجار مثمرة وكروم، و 79.7٪ مروج ومراعي وتشمل هذه النسبة أراضي كل المساحات التي ام تستغل بأي نشاط زراعي وتتميز هذه الأراضي بشكل عام بنباتاتها الصالحة لرعي الحيوانات، فهي تستعمل كمراعي للمواشي، وفي حالة إعادة تقييم هذه الأراضي توضع هذه الأخيرة ضمن المساحات الصالحة للزراعة إذا ما استعملت للزراعة. ومن هذه الإحصائيات نلاحظ مدى صغر حجم الأراضي الزراعية بالنسبة للمساحة الكلية وكذلك نلاحظ أن النسبة المتبقية من المساحة الكلية كبيرة غير مستغلة مما يستوجب على السلطات السعي للتقليل من المساحات البور باستصلاحها للزراعة.

بالإضافة إلى توزيع الحيازات في الجزائر يطغي عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة

¹ خليل حسين، السياسات العامة، مرجع سابق.

* وتعني المساحات من الأراضي المهمة دون زراعة او اعمار مرجع سابق.

حصر الحيازات وتحديدها، وتؤكد خاصية تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية بحيث يصبح هذا العدد الكبير للحيازات الصغيرة (والذي يزيد من هشاشة الزراعة) يشكل عائقا أمام الزراعة. وفي حالات كثيرة فإن ضعف المساحات يعوض بنشاطات ثانوية، كتربية المواشي، وغير ذلك، بحيث تنكسر الحيازات الصغيرة، مما يضعف من إنتاجية الزراعة. ومثل هذا الاختلال الفظيع يجب تسويته، لكي تصبح زراعة الأرض ذات فائدة اقتصادية.¹

الفرع الثاني: الاختلالات المؤسسية.

توضح معالم البنية المؤسسية للزراعة العربية تواضع دور المؤسسات الخدمية المساندة، شاملة مجالات البحوث العلمية، الارشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، التمويل والائتمان الزراعي الخدمات البيطرية، الاحصاء والمعلومات المعامل والمختبرات، الحجر الزراعي، التأمين الزراعي وأنظمة الرقابة على الجودة. وإضافة إلى هذه المؤسسات المعنية بالجواني الموردية والفنية، تعاني الزراعة العربية من قصور دور مؤسسات المزارعين، وبخاصة صغار المزارعين، شاملة مؤسسات المجتمع المدني في الريف، وضعف أو غياب المؤسسات التي تعني بتنمية دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية. وتؤكد المعلومات والاحصاءات الزراعية على أن القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي العربي تتمثل في صغار ومتوسطي المزارعين، حيث تشكل الحيازات الزراعية والمتوسطة أكثر من (75٪) مما يستثمر في الوطن العربي من الأراضي الزراعية.²

وكذلك انخفاض كفاءة هذه البنى المؤسسية المساندة لعمليات الإنتاج الزراعي التي تضم البحث العلمي والارشاد الزراعي والتعاون الزراعي وكذلك التمويل والاقراض الزراعي، بحيث تتسم الأهمية النسبية للإتفاق على البحث العلمي بأقل من 1٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 5٪ في الدول المتقدمة، كما أن مؤسسات البحث العلمي الزراعية تتسم بالتبعثر حيث لا تربطها منظومة تكنولوجية تنسق فيما بينها، هذا وعدم التنسيق والتعاون بين هذه البنى البحثية وأجهزة الارشاد التي تسعى إلى نقل المعرفة الزراعية إلى المزارعين في مواقع الإنتاج الزراعي، ولا يعود تدني الأجهزة الإرشادية إلى طبيعة عملها بقدر ما تعود إلى تدني الإمكانيات المادية وتختلف وسائل اتصالها وضآلة إمكانية البشرية بالنظر إلى اتساع القطاع الزراعي وترامي أطرافه بالإضافة إلى حداثة تكوينه.³

¹ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 258-259.

² جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي، 2013، ص 11.

³ لوزري نادية، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 9.

الفرع الثالث: التخلف التقني: التخلف التقني

يعتبر المستوى التقني من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية أيًا كان نوعها ، سواء كانت إنتاجية زراعية، أو صناعية أو خدمية، ليس هذا فحسب بل إن البعض يرى أن المستوى التقني يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد كان من الأسباب الرئيسة للنمو الاقتصادي الذي حققته العديد من الدول الصناعية المتقدمة استخدامها للأساليب التقنية المتطورة، ويلعب المستوى التقني المستخدم في الزراعة دورا كبيرا في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته، فقد تبين من خلال إحدى الدراسات العملية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة عوامل زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير نوعية المنتجات، أن الزيادة في الإنتاج والحصول على نوعية أفضل للمنتجات الزراعية يرجع بدرجة كبيرة وبنسب تتراوح ما بين 80-90٪ إلى التطور التقني بينما نسبة زيادة الإنتاج الناجمة نتيجة زيادة رأس المال المستثمر لم تتجاوز 6٪، وبالإضافة إلى ما سبق نشير إلى أن الإنسان وخاصة في الدول المتقدمة قد تمكن بفضل التقدم العلمي والتقني من مواجهة معوقات البيئة التي يعيش فيها واستغلالها للاستغلال الاقتصادي الأمثل، وقد كان لذلك آثار ايجابية على القطاع الزراعي، على سبيل المثال لا الحصر تمكن الإنسان بما توصل اليه من التقدم العلمي والتقني من:

- إنشاء المدرجات على سفوح الجبال ومن الاستفادة منها في الزراعة؛
 - تثبيت الكثبان الرملية ، وبناء السدود والخزانات لاستغلال مياه الأمطار بالإضافة إلى حفر الآبار لاستخراج المياه، والاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية؛
 - من خلال وسائل النقل والتبريد الحديثة تمكن المزارع من التوسع في مساحة الرقعة الزراعية واستغلال مناطق زراعية بعيدة كان من الصعب استغلالها كما حصل في استراليا والأرجنتين؛
 - إضافة مساحات كبيرة من المستنقعات بعد القيام بتجفيفها لكي تصبح صالحة للزراعة، كما هو الحال في هولندا عندما توسعت على حساب البحر.
- كما أن التقدم العلمي والتقني أسهم في:
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للمزارع؛
 - تحسين السلالات وزراعة محاصيل في بعض المناطق لم تكن تزرع بها من قبل؛
 - استحداث فصائل جديدة من خلال التهجين؛

¹ محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن)، أطروحة مقدمة ليل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص 77.

² نفس المرجع، ص 78.

- الحصول على مبيدات الآفات الزراعية والأسمدة الكيميائية، وكذلك الميكنة الزراعية لمواجهة نقص الأيدي في الزراعة في المناطق قليلة السكان؛
 - التوسع في زراعة بعض المحاصيل التي تكون سريعة التلف نتيجة لاستحداث وسائل النقل والتبريد .
- حيث تشير الإحصاءات إلى اتجاه المساحات المزروعة بالري الحديث في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة حيث بلغت حوالي 4202 ألف هكتار كمتوسط للفترة (2008 - 2010 م). وعلى الرغم مما حدث من تطورات هامة في مجال استخدام التقنيات التي أثرت إيجابيا على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه ما زالت هناك فجوة تقنية زراعية ملحوظة، وبخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية ، وذلك وفق المعدلات السائدة لتطبيق التقنيات
- غير التقليدية. ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية في عام 2010 م بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مزروع، بينما يبلغ هذا المتوسط نحو 19 جرارا على المستوى العالمي. كما أن متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة في الدول العربية منخفض (53 كجم /هكتار) بالمقارنة بالمتوسط العالمي (94 كجم/هكتار)، ولا يغطي استخدام التقاوي والبذور المحسنة سوى (30 ٪) من المساحات المزروعة . كذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني وقطاع الصيد، حيث تسود الأساليب التقليدية للرعي والصيد. ويساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة. وعلى ذلك يمكن القول أنه لا يزال المجال متسعا لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه المجالات، وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإعداد استراتيجيات مبتكرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات الزراعية بوجه عام.¹ تشير الاحصاءات إلى اتجاه المساحات المزروعة بالري الحديث في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة حيث بلغت حوالي 4202 ألف هكتار كمتوسط للفترة (2008-2010م) وعلى الرغم مما حدث من تطورات هامة في مجال استخدام التقنيات التي أثرت إيجابيا على الانتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية، وذلك وفق المعدلات السائدة لتطبيق التقنيات غير التقليدية. ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية في عام 2010 بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مزروع، بينما يبلغ هذا المتوسط نحو 19 جرار على المستوى العالمي. كما أن متوسط الكميات المستخدمة من الاسمدة في الدول العربية منخفض (53 كجم/هكتار) بالمقارنة

¹ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق، ص10.

بالمستوى العالمي. (94 كجم/هكتار)، ولا يغطي استخدام التقاوى والبذور المحسنة سوى (30٪) من المساحات المزروعة. كذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني وقطاع الصيد، حيث تسود الأساليب التقليدية للرعي والصيد. ويساهم بدرجة كبيرة في نفاقم الفجوة التقنية، القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة. وعلى ذلك يمكن القول أنه لا يزال المجال متسعاً لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة من أجل زيادة الانتاجية الزراعية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه المجالات، وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، واعداد استراتيجيات مبتكرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات الزراعية بوجه عام.¹

المبحث الثاني: التمويل الزراعي.

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي سواء كان تجاري، صناعي أو زراعي. وهذا الأخير يحتاج لتمويل أكثر من الناحية الكمية ومن ناحية الاختصاص في المجال الزراعي بحكم طبيعته الموسمية والعالية المخاطر والشريحة السكانية الممارسة لهذا النشاط، ومن هذا المنطلق برز التمويل الزراعي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الزراعي ومصادرها المطلب. الأول: مفهوم التمويل الزراعي ومصادره.

¹ جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 10.

قبل التطرق إلى حيثيات التمويل الزراعي يجب التفريق بينه وبين التمويل الريفي حيث يشير هذا الأخير إلى المعاملات المالية المتصلة بكل من النشاطات الزراعية وغير الزراعية التي تنفذ بالتعاون بين الأسر والمؤسسات في المناطق الريفية¹

الفرع الأول: مفهوم التمويل الزراعي.: مفهوم التمويل الزراعي.

إن المعنى العام للتمويل ينصرف إلى تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وفي الأصل فإن الإنسان يمول أنشطته الاقتصادية من الموارد الذاتية، ولكن في أحيان كثيرة لا تكفي الموارد الذاتية لتمويل هذه الأنشطة خاصة في مجال المشروعات وتشغيلها، وهنا يتم اللجوء إلى الغير للحصول على التمويل، ولذا فإن المعنى الخاص للتمويل يعبر عن تقديم شخص ماله للآخر حيث أنه يوجد في المجتمع فئتان، فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض، وفئة تحتاج إلى المال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمى فئة العجز وبالتالي يعرف التمويل في أدق معانيه بأنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"². وعلى ذلك يمكن أن يعرف التمويل الزراعي، بأنه العلم الذي يضم القواعد والاسس والنظريات الخاصة بعرض وتوزيع وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين وهناك تعريف آخر يقول بأنه العلم الذي يبحث في أنسب طرق تمويل الزراعة بأقل تكاليف والبعض يعرفه بأنه العلم الذي يبحث عن حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية. وبادئ ذي بدئ لابد أن نفرق بين التمويل الزراعي والاقراض الزراعي حيث يتبادر إلى الذهن أن المصطلحين يؤديان نفس المعنى ففي الحقيقة فإن هناك خلاف بينهما فالتمويل الزراعي أعم وأشمل من الاقراض الزراعي³، إذ يشير التمويل الزراعي على الخدمات المالية بدءاً من القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، إلى التأجير وتأمين المحاصيل والماشية، والتي تغطي كامل سلسلة القيمة الزراعية من توريد المدخلات، والإنتاج والتوزيع والبيع بالجملة والتصنيع والتسويق.⁴

وهناك مصطلح جديد في مجال التمويل* يسمى بالتمويل الأصغر دخل في بداياته ضمن التمويل الزراعي ليشمل في الأخير تمويل كافة مشاريع ذوي الدخل المحدود سواء في النشاط الزراعي أو غيره.

¹ سياسة التمويل الريفي في الصندوق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اغسطس/آب، 2009، ص11، عل الموقع www.ifad.org.

² محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، ص7.

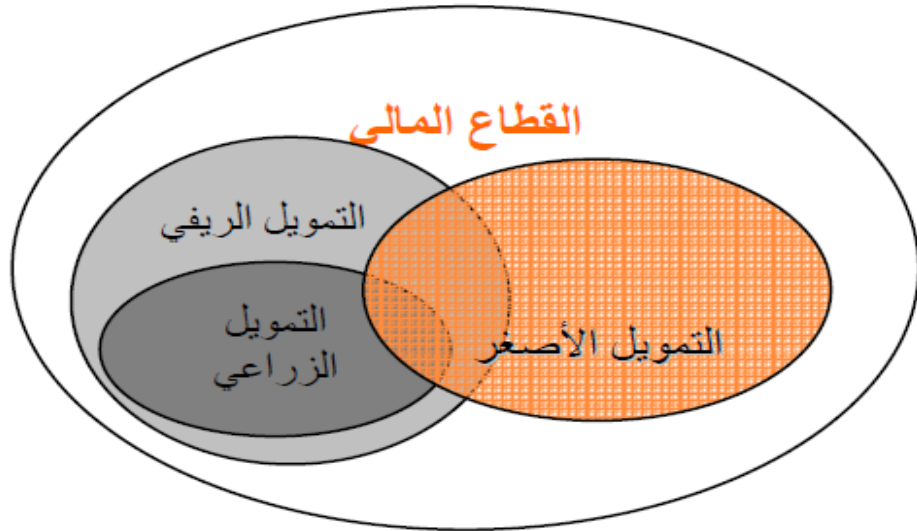
³ عبد الخالق محمد عشري ومساعد السعيد رجب، التمويل الزراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2007، ص3.

⁴ **Agricultural Finance**, Making Finance Work for Africa, <http://www.mfw4a.org/>, Views on 01/04/2015 at 16:25

ومن التجارب العالمية في التمويل الأصغر "غرامين بنك" كان أول بنك خاص لإقراض القرويين الأكثر فقرا في بنغلاديش أسسه بروفيسور محمد يونس أستاذ الاقتصاد بجامعة تشتاقون "Chittagong" بعد مرحلة تجريبية ابتدأت سنة 1976-1977 بتأسيس أول فرع بنكي تابع للبنك الفلاحي لبنغلادش (بنك كريشي) باسم "فرع غرامين النموذجي للبنك الفلاحي" (غرامين لفظ بنغالي يعني الريف أو القرية) بقرية قرب الحرم الجامعي لمدينة تشتاقون تسمى "جوبرى" سكانها من المزارعين الفقراء والحرفين البسطاء. وذلك بمنح قروض للفقراء دون فوائد كان بمثابة نموذج وإلهام للعديد من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في العالم. لقد حصل بنك غرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام (1،1 مليون يورو) يوم الجمعة 13 أكتوبر 2006 لجهودهما في مكافحة الفقر في العالم، وإقراض الفقراء.¹

والشكل التالي يوضح تداخل التمويل الأصغر والزراعي والريفي للفقراء.

الشكل رقم (1-1): الخدمات المالية المقدمة للفقراء الزراعيين



المصدر: دوغلاس بيرس، الخدمات المالية للفقراء المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر للريفيين، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP). موجز الجهات المانحة رقم 15 - أكتوبر/تشرين الأول 2003.

حيث تمثل الخدمات المالية المقدمة للفقراء الزراعيين في التداخل المظلل للتمويل الأصغر والتمويل الزراعي. وبهذا تكون سياسة التمويل الزراعي ما هي إلا مجموعة الاتجاهات الحكومية المدروسة والمصاغة في صورة خطة تعمق بتوفير رأس المال اللازم للاستثمارات الزراعية عن طريق تنفيذ برامج معينة لتحقيق هذا الهدف.²

¹ اصلاح حسن العوض، إدارة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، مايو/يونيو 2008، ص15.
* المقصود بالتمويل هنا التمويل التقليدي وليس التمويل الاسلامي لأن هذا الأخير يرفض أصلا رفضا تاما تلقي الفوائد عند تقديم أي تمويل من طرفه

² وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص53.

ويمكن استعراض أهداف التمويل الزراعي من خلال ما يلي:¹

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياجات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرة الحجم وزيادة كفاءة الانتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الزراعي.

يمكن الحصول على رأس المال الذي تحتاجه المزرعة بإحدى الطرق التالية:²

أولاً: الوراثة والزواج والهبة

غالباً ما يحصل المزارع على المزرعة ورأس مالها بطريقة الوراثة، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته، ففي بعض الأحيان يعني الوريث بتحسين المزرعة التي ورثها، ولكن في أغلب الأحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الزراعة، أو إذا كان للمزرعة أكثر من وريث واحد أو كان على المزرعة دين واجب التسديد. وكذلك يمكن الحصول على رأس المال الزراعي عن طريق الزواج أو الهبة، والمشاكل التي تنشأ عن هذه الطرق لا تختلف مشاكلها عن مشكلة الوراثة فالمزرعة التي تكتسب بواسطة الزواج أو الهبة لا تكتسب صاحبها الخبرة الادارية والفنية المطلوبة.

ثانياً: الادخار

يعتبر الادخار مصدراً مهماً لتكوين رأس المال، وذلك بقيام المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية وإضافته إلى رأس المال المستثمر. وأهن العوامل التي تؤدي بالمزارع إلى الادخار هي:

- توقعه الحصول على اسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل؛

¹ شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2012-2013، ص27.

² عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، بغداد، 1969، ص212-214.

- الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع عن آباءه؛
- طريقة الاستهلاك التي تعود عليها.

لا شك أن هذه العوامل تؤثر على ميل المزارع إلى الادخار، ولكنها طريقة بطيئة وخاصة في الاقطار النامية التي تكون فيها دخول المزارعين واطئة جدا بالإضافة إلى خضوعهم إلى بعض العادات والتقاليد التي تقودهم إلى تبذير القسم الأكبر من مدخولاتهم لقيامهم ببعض الفعاليات الشكلية كمناسبات الزواج والحفلات والاعياد والقيام بالكرم الحائمي.

ثالثا: التسليف أو الاقتراض

السلفة أو القرض هنا هو المبلغ الذي يستلفه أو يقترضه شخص معين أو مؤسسة من شخص آخر أو من مؤسسة للإقراض مع التعهد لهم برد هذا المبلغ أو ما يساويه بعد مضي فترة معينة مضافا إليه جزء معين نظير هذا الاستعمال يسمى الفائدة، والاقتراض هو الطريقة المتبعة في الحصول على الاموال التي يحتاجها المزارع، وبهذه الطريقة يستطيع المزارع توسيع اعماله والاستفادة من الاموال التي يوفرها الآخرون، وتعتبر عملية الإقراض أكثر أهمية بالنسبة لصغار المزارعين الذين ينقصهم المال لاستغلال مزارعهم بصورة صحيحة، حيث أن اغلب هؤلاء المزارعين الصغار يستغلون مزارعهم دون الحد الأدنى من الانتاج لأنهم بحاجة إلى رؤوس الاموال. ويجب أن يكون واضحا أن السلفة أداة ذات حدين فإن استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الانتاجية أدت إلى حل الكثير من مشاكل المزارعين وإن استعملت في غير الطريقة التي اقترضت من أجلها خلقت مشاكل للمزارعين ولذلك استدعت الضرورة أن تقوم المؤسسات الارشادية بدور فعال في ارشاد المستغلين عن كيفية استعمال القرض. وهذه القروض يكون مصدرها إما:¹

- خاصا. ففي العقود الماضية كانت مصادر الاقتراض غائبة تماما فيلجأ المزارعون للأقارب والاصدقاء الميسورين ماديا وهم قلائل فيقرضونهم قرضا حسنا أو للمرابين والتجار الوسطاء المتخصصين في بيع وشراء المحاصيل الزراعية، وغيرهم للاقتراض وعادة ما يقرضونهم بفائدة عالية جدا، حتى ظهر دور البنوك التجارية في الاقتراض فيقتصر عادة نشاط هذه البنوك في الاقتراض الزراعي على اقراض فئة مختارة من كبار المزارعين القادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التي يقبل بها البنك، وهي الضمانات التي لا يستطيع الغالبية من المزارعين تقديمها، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار

¹ سوران وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر، الاردن، 2005، ص166.

المزارعين بطريقة غير مباشرة عبر سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان فالبنوك العقارية وشركات التأمين التي تقوم بمنح المزارعين قروضا متوسطة وطويلة الأجل بضمان الأرض وهي تخدم بشكل عام كبار المزارعين ومتوسطيهم وإن كانت قروضها في الغالب لا تستخدم في خدمة الإنتاج الزراعي حيث تستخدم الأرض الزراعية كضمان للقروض الممنوحة بغض النظر عن الغرض الذي تستخدم فيه القروض؛

- عاما، فنجد المؤسسات الحكومية وهي تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة، تولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الميزانية العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك ونجد أيضا المؤسسات الشبه الحكومية، وهي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إدارتها ويكون لها عادة استقلال مالي وإداري يفصلها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها كما تمنحها الدولة الامتيازات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها في خدمة المزارعين، ورغم استقلالها المادي والاداري فقد ترتبط هذه المؤسسات برئاسة الحكومة أو بوزارة الزراعة أو المالية. هناك أيضا جمعيات تعاونية زراعية تؤسس في المناطق الزراعية لأهداف متعددة ولكن التمويل الزراعي هو هدفها الأساسي وتأخذ الدولة على عاتقها تأسيس هذه الجمعيات والإشراف عليها ودعمها وتمويلها بالقروض.

المطلب الثاني: معوقات التمويل الزراعي.

هنالك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الزراعي للقيام بدوره في تنمية القطاع الزراعي من جهتين من حيث الجهة المانحة للتمويل ومن حيث طبيعة النشاط الممول.

الفرع الأول: معوقات ناجمة عن الجهة المانحة للتمويل

وتظهر معوقات التمويل الزراعي من الجهة المانحة للتمويل في النقاط التالية:¹

- عدم كفاية التمويل الزراعي، حيث يجب أن يغطي تكلفة الإنتاج الحقيقية حتى يتمكن المستثمر من الاستفادة منه، هنالك بعض الدواعي التي تجعل أن يكون التمويل غير كاف منها عدم دراسة تكلفة العمليات الزراعية بدقة متناهية وقلة موارد الجهة المانحة للتمويل الزراعي؛
- تأخير صرف التمويل الزراعي، فالمواسم الزراعية لها تواريخ لبداية العمليات الزراعية وبعد انتهاء هذا القيد الزمني يكون هنالك تأثير سلبي على المحاصيل الزراعية، وأسباب التأخير كثيرة منها عدم التحضير الجيد من قبل الجهات المعنية بأمر التمويل الزراعي، بالإضافة إلى الإجراءات المطولة للحصول عليه؛
- الضمانات المطلوبة نظير التمويل الزراعي، حيث أن التمويل الزراعي يتم مقابل ضمان لاسترداده بواسطة الجهات الممولة، وقد لا تتوفر هذه الضمانات لدى طالبي التمويل الزراعي مما يعني حرمانهم منه؛
- الأرباح العالية التي تطلبها مؤسسات التمويل لتغطية تكلفة عملية التمويل؛ هذه الأرباح تكون سبب مباشر في زيادة تكلفة المحصول وبالتالي زيادة الأسعار ومن ثم عدم المنافسة ثم الخروج من الأسواق؛
- إن القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال على عكس ما هو عليه في القطاع الزراعي، لأن عملية الإنتاج في هذه القطاعات لا تتوقف بل تكون مستمرة، وأن سرعة دوران الإنتاج يؤدي إلى سرعة دوران الأموال مما يؤدي إلى زيادة أرباح الجهة المقرضة أو المستثمرة بينما التمويل الزراعي يتصف بالركود، وهذا ما يجعل الجهات المانحة تخب تمويله؛
- من الصعب على مؤسسات التمويل الزراعي فرض رقابة على المزارع، في كيفية استخدام القروض في الأغراض الانتاجية أو غير الانتاجية، وفي نفس الوقت لا تستطيع مثل هذه المؤسسات إلزام المزارع بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض، لأن في كثير من الأحيان تصرف هذه القروض في أغراض استهلاكية.²

الفرع الثاني: معوقات ناجمة عن النشاط الممول بحد ذاته.

¹ وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص 40.

² بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2000/1999، ص 62.

يختلف التمويل الزراعي عن تمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في أنه يواجه عدة مخاطر، غالبا ما تكون هذه المخاطر عائقا في وجه التمويل في القطاع الزراعي، وهو ما يجعل المؤسسات المالية لا ترغب في تمويل هذا القطاع، ومن أهم المخاطر والمصاعب التي تواجه التمويل الزراعي¹:

- طول الدورة الانتاجية الفلاحية، تستلزم بقاء القرض عند الفلاح طويلة، وطول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقرضة التي تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود عليها بأكثر فائدة. وهو ما لا يرغب الجهة المقرضة لتعامل مع هذا القطاع، والبحث عن قطاعات أفضل وأحسن لاستثمار الأموال؛
- يتعرض الانتاج الفلاحي إلى مخاطر عديدة، لا يستطيع الفلاح التحكم فيها، كالجفاف، سقوط الصقيع وهبوب رياح السيروكو، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول، مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع، وبالتالي عجزه في تسديد ما عليه من التزامات مالية؛
- لا يستطيع المزارع التحكم في الانتاج، حيث تبقى كمية الانتاج مرهونة بما تدره الأرض من جهة، والظروف الطبيعية الملائمة، ومن جهة أخرى لا يستطيع المزارع السيطرة على الانتاج ولا يستطيع بالتالي السيطرة على الأسعار، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدقق العرض فينخفض السعر، ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف، وكيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الاسعار انخفاضاً كبيراً؛
- إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين ائتمان تحميه من كل الأخطار التي يمكن توقعها، لذا نجد معظم هذه المؤسسات التجارية أو الصناعية تنفي بما عليها من الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها عليها كإشهار إفلاس، أو توقيفها عن العمل. لهذا نجد مثل هذه المؤسسات حارصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد. بينما التمويل الفلاحي، لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويل، وذلك لطبيعة العملية الفلاحية، حيث أن الفلاح لا يستطيع السيطرة على الانتاج في كل الأوقات

المطلب الثالث: دور التمويل في النهوض بالانتاج الزراعي.

الحصول على الخدمات المالية لجميع أنواع المنتجين الزراعيين والأعمال الزراعية هو المفتاح لإطلاق العنان للإمكانيات الزراعية في أفريقيا وتمويل نمو هذا القطاع. من الائتمان والادخار، ومدفوعات ومنتجات التأمين كلها

¹ بودلال علي، نفس المرجع، ص 61.

مهمة. الثلاثة الأخيرة هي مهمة جدا في حد ذاتها ويمكن أيضا أن توفر فرصا لتحسين سلامة منتجات الائتمان الزراعي.¹

الفرع الأول: طبيعة الزراعة وأهميتها

يعتمد القطاع الزراعي على التمويل أكثر من أي قطاع آخر في الاقتصاد، بسبب التغيرات الموسمية في عائدات المزارعين² وأن له أهمية كبرى تنبع من المهام المسندة إليه في إطار التنمية الاقتصادية وهي:

- تحقيق الأمن الغذائي، حيث تعاني معظم البلدان النامية من انخفاض مستوى التغذية بها وتدهور نوعيتها فالاستثمار في هذا المجال يمد حاجات السكان المتنامية بالمواد الغذائية اللازمة؛
- توفير المواد الخام للصناعة فالكثير من الصناعات التحويلية كصناعة التبغ والزيت والسكر... تعتمد في إنتاجها على مواد أولية من أصل زراعي وتطورها مرهون بزيادة إنتاج المواد الأولية الزراعية؛
- توفير طرق التشغيل ففي المراحل الأولى من التنمية يكون القطاع الزراعي في أمس الحاجة إلى اليد العاملة خاصة العمالة العاملة في الريف والتي لا تستطيع الصناعة الناشئة في المدن استيعابها، أما في المرحلة المتقدمة من التنمية الاقتصادية فتحول الزراعة إلى المساهمة في امتداد الصناعة بما تحتاجه من اليد العاملة. يؤدي التوسع في الاستثمار الزراعي أفقيا وعموديا إلى زيادة دخول المزارعين وهذا ما يؤدي إلى انتعاش الصناعة والتجارة وبالتالي ازدهار النشاط الاقتصادي.³

كما أن للتمويل دور هام في النهوض بالقطاع الزراعي وذلك من خلال مختلف التجارب التي تمت في كثير من الدول المتقدمة وتزداد أهمية التمويل في الدول النامية، والتي يعتمد دخلها القومي وجهازها الاقتصادي على القطاع الزراعي باستثناء الدول المنتجة للنفط. وهذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة كزيادة النمو السكاني انخفاض الإنتاج والذي يتبعه انخفاض في الدخل، و كذا انتشار البطالة هو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الفرد. ومعظم هذه الدول أصبحت الآن تعاني مما هو أخطر من كل هذه المشاكل الاقتصادية حيث أصبحت مهددة بالموت جوعا. لما أصابها من جفاف و النقص في الإنتاج الزراعي. كما أن كثير من الدول المتقدمة المنتجة في الميدان الزراعي أصبحت تستعمل المواد الغذائية خاصة " القمح و الحليب " كسلاح.

¹ Making Finance Work for Africa, **POLICY BRIEF ON AGRICULTURAL FINANCE IN AFRICA**, African Development Bank, TUNIS, MARCH 2012, p 3.

² منال محمد هاشم عبدو وآخرون، دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 2014، المجلد 30، العدد 14، ص 1.

³ رياض مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 28.

الأمر الذي يشير إلى أن المستقبل القريب قد يحمل بين طياته مؤشر بأن هذه المشكلة قد تهدد حرية القرار السياسي، ومن هنا تتضح خطورة المشكلة من الناحية السياسية وأهمية الاستثمار الزراعي في دعم الاستقرار السياسي.

ومن المعروف أن معظم المزارعين خاصة منهم صغار المزارعين ومتوسطيهم دائما يكونوا في حاجة ماسة إلى مبالغ مالية للقيام بالعملية الإنتاجية وهو ما يؤدي بهم إلى اللجوء إلى الاقتراض لأن الإيرادات في القطاع الزراعي بطيئة وذلك لطول الدورة الإنتاجية في هذا القطاع، كما أن تطور وسائل الإنتاج الزراعي من استخدام للآلات المختلفة والأسمدة و المبيدات هي من أهم العوامل التي أصبحت تلزم المزارع في الحصول على أموال خاصة للقيام بالعملية الإنتاجية كما أن الاحتياجات الخاصة بالاستهلاك الذاتي هي من الأسباب الضرورية بعض الأحيان التي تؤدي به إلى اللجوء إلى الاقتراض.¹

الفرع الثاني: تكوين رأس المال الزراعي.

يعد تكوين رأس المال في الزراعة مسألة مرتبطة بالتقدم في مجال الانتاج الزراعي ووسائله، وغالبا ما يعتمد الاستثمار في هذا المجال على النشاط العام باعتبار أن الاستثمار في الزراعة كاستصلاح الأراضي وإنشاء السدود ذات عوائد على المدى المتوسط والبعيد، ومن ثم فإن رأس المال الفردي يستهدف العوائد على المدى القريب، ولا يرغب في هذا النوع من الاستثمارات. وتحدد حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي في ضوء خطط التنمية القومية والتي غالبا ما يحتسب معامل رأس المال لهذا الغرض، ويتفق العديد من الاقتصاديين على أن هذا المعامل يجب أن يزيد في الاقتصاديات النامية. ويرتبط الاستثمار بحجم المدخرات ومن ثم بسعر الفائدة وطبيعة الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، وهذه جميعها متغيرات مؤثرة في حجم الاستثمار الزراعي بجانب متغيرات أخرى كالحوافز على الاستثمار والمناخ الاجتماعي ودرجة الاستقرار الاقتصادي.²

فالتمويل الزراعي له دور هام وخاصة في الدول ذات الاقتصاديات الزراعية وهنا كذلك نميز ما بين درجة النمو في المجتمع، ففي الاقتصاديات التي بلغت درجة عالية من النمو توفرت مقومات الوعي في حسن استخدام الأموال دون توجيه من مصادر تقديمه، أما في المجتمعات النامية فإن استخدام الأموال يحتاج إلى نوع من الاشراف التوجيهي للتحقق من استعماله في أغراضه، أي أن التمويل الذي يساهم في تنمية الانتاج الزراعي يجب أن يكون

¹ بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، ص153.

² رعد جعفر، محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي، 2013/2012، ص7، على الموقع www.raadalasedy.com

ملائما لخصائص الأنشطة الزراعية ويستجيب لحاجاتها ويساير مستويات المزارعين لما له من خصوصية تميزه عن بقية النشاطات الأخرى كالصناعة والتجارة.¹

للتموليل الزراعي أهمية اقتصادية بالغة، حيث اعتمادا على هذا التموليل يكون بمقدرة المزارعين استغلال أراضيهم أحسن استغلال، عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة والتي يعود استعمالها على المزارع بنتائج جيدة. كما أنه ونتيجة للتموليل الزراعي يستطيع المزارع استعمال مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية و الآلات المختلفة التي غالبا ما يكون المزارع عاجز ماليا على استعمالها، حيث أثبتت مختلف الدراسات الحديثة في الميدان الزراعي نجاعة استعمال مثل هذه الوسائل الإنتاجية الحديثة بدل تلك الوسائل التقليدية التي غالبا ما تكون نتائجها ضعيفة.

ونتيجة لهذا التموليل أيضا يستطيع المزارع زيادة عدد الدورات الإنتاجية. وذلك إما عن طريق الزيادة في الإنتاج العمودي أو الزيادة في الإنتاج الأفقي، بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية.

إن استغلال الأرض في أكثر من دورة انتاجية حتما يعود على المزارع بعدة نتائج سواء من حيث زيادة دخله الناتج عن زيادة الإنتاج أو تعدد المنتوجات، ويتطلب ذلك العمل المستمر وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشغيل عمال دائمين بدل موسمين للقيام بمختلف العمليات الإنتاجية، و هنا نجد التموليل يعمل على مكافحة البطالة. كما أن زيادة دخل المزارع يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات سواء كان هذا الإنفاق على الإنتاج أو الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشته من جهة وأهميته بالنسبة لبقية القطاعات وأفراد المجتمع من جهة أخرى.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التموليل في القطاع الزراعي يجب وضع سياسة معيشة تهدف إلى تحسين الإنتاج والزيادة في الإنتاجية وذلك عن طريق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة في هذا القطاع والتي غالبا ما تكون ذات مردودية عالية.

كما أن المتابعة و التأكد من أن ما يمنح من قروض للقطاع الزراعي يجب أن ينفق أو يستغل في المجالات المخططة لهذا القرض. حتى تكون نتائج هذا القرض هي نفس الهدف المرسوم أو المرجو من سياسة الاقتراض.

إن عملية تقديم القروض بدون مراقبة استعمالها قد يؤدي إلى تحويل جزء كبير من هذه القروض إلى استثمارات خارجة عن النطاق المحدد لها أو حتى خارج القطاع ذاته في كثير من الأحيان كالاستهلاك أو الاستثمار في مجالات أخرى غير زراعية. لذا فإن التوعية والتوجيه الخاص بالإرشاد في الاستعمال الأمثل للقروض الزراعية سواء

¹ رياش مبروك، مرجع سابق، ص28.

كان على المستوى الدولي أو الإقليمي قد اهتمت به معظم المنظمات المتخصصة في هذا المجال. ولهذا عُنيت منظمة الأغذية والزراعة بإبقاء الخبراء على الدول التي في دور النمو، للاشتراك في رسم سياسة الاقتراض السليمة، بما يتفق وظروف الإقليم وطبيعته. كما عقدت المؤتمرات التي درست سياسة الائتمان الزراعي وقدمت توصياتها التي تتسم بالدراسة العميقة التي تنير الطريق أمام الدول المشتركة من هذه الخبرات والتوصيات.¹

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية الزراعية.

¹ بويهي محمد، مرجع سابق، ص 154-155.

ان التمويل الزراعي يعتبر من أخطر التمويلات وذلك بالمخاطر المحفوفة بهذا القطاع مما يستوجب على البنوك وضع سياسة ائتمانية محكمة تحوله بتقديم القروض لهذا القطاع والذي يكون مصدرها أموال المودعين مع ضمان استرداد هذه الأموال وتحقيق عائد منها.

المطلب الأول: ماهية الائتمان الزراعي.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان الزراعي:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات.¹

ويعرف الائتمان الزراعي بأنه: " المقدرة الائتمانية للمزارع، وقد تكون بمقدار القرض أو أكثر منه وقد يكون هناك مزارعين غير مقترضين ولكن لديهم مقدرة ائتمانية أي قدرة في الحصول على قرض "

ويعرف أيضاً على أنه اقراض القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبنور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.²

فالائتمان هو أكثر بكثير من مجرد مدخلات أخرى مثل البذور والأسمدة المحسنة. بل هو السيطرة على الموارد، وهو أداة التي تمكن أي شخص من الحصول أو الوصول إلى توسيع السيطرة على الموارد المنتهية. فهو لديه القدرة على تحسين قوة المساومة عند صغار المزارعين في تعاملهم مع مجموعات أخرى من السكان، وبالتالي، الحصول على الائتمان يعتبر أيضاً عاملاً مهماً في نهج التنمية، وقد لقي دور الائتمان في جهود التنمية المتجدد التركيز في السنوات الأخيرة في سياق السياسات الموجهة نحو السوق والجهود المماثلة لتعزيز مبادرات القطاع الخاص، سواء المؤسسات الفردية أو جهود مجموعة المساعدة الذاتية.³

حيث يهتم بدراسة توفير مستلزمات الانتاج المختلفة لاستمرار العملية الانتاجية كذلك يهتم بدراسة الجهات التي تتعامل أو تقوم بعملية توفير هذه المستلزمات وأساليبها وأهدافها سواء أكانت من داخل القطاع الزراعي أم من

¹ ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازا"، رسالة مقدمة درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، 2007، ص74.

² حمدي وليد باشا، مرجع سابق، ص42.

³ S. Tilakaratna, **Credit schemes for the rural poor: Some conclusions and lessons from practice**, ISSUES IN DEVELOPMENT Discussion Paper 9, Development and Technica Cooperation Department INTERNATIONAL LABOUR OFFICE GENEVA, International Labour Organization, 1996, p1

خارجه وكذلك البحث في كيفية استغلال هذه الموارد استغلالاً امثل لتحقيق زيادة في الانتاج و بالتالي تحسين الوضع المعيشي للمنتجين الزراعيين. ويهدف إلى ¹:

- تطوير الانتاج الزراعي وتحسينه كما ونوعاً من خلال تكثيف استخدام رأس المال؛
 - توفير مستلزمات الانتاج في وقتها المحدد كالبذور والأسمدة وعلف الحيوانات؛
 - استخدام التكنولوجيا الحديثة والمستجدات العلمية في الزراعة؛
 - مساعدة الفلاح على الاستمرار في العملية الانتاجية وخاصة بعد تعرضه للأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات أو اصابته بحقله بالأمراض أو أي خطر يتعرض له المنتج ؛
 - مساعدة المنتجين في توفير المستلزمات المعيشية لهم عند تعرضهم للازمات؛
 - تستخدم القروض لفتح آفاق جديدة في الزراعة وتطوير أنماطها وأشكالها؛
- ويعد الائتمان الزراعي ضرورة اجتماعية لتنمية الزراعة، ووسيلة للدعم المالي للمزارعين لسد الفجوة بين دخولهم والإنفاق، بالإضافة إلى أنه عنصر أساسي في استراتيجية نمو القطاع الزراعي. وبأتي هذا الدعم ليس فقط عبر دعم البذور المحسنة، والأسمدة والتقنيات الحديثة، بل كذلك أيضاً في تمويل الحصاد، ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق كما يعد الائتمان الزراعي السبيل الوحيد لحل مشكلتين ، رئيسيتين للاقتصاد الزراعي، هما: ²

- الدخل المنخفض لصغار المزارعين نتيجة لانخفاض العائد الاقتصادي في الدوم؛
- مواجهة الخسائر الدائمة بسبب عدم التعافي من الائتمان؛

ويعطي أيضاً للمزارعين هوية اقتصادية واجتماعية مستقلة.

الفرع الثاني: خصائص الائتمان الزراعي.

يكتسب الائتمان الزراعي خصائصه من خصائص أو مميزات النشاط الممول أي النشاط الزراعي، حيث تتمثل في: ³

أولاً: تنوع وتعدد المخاطر الائتمانية:

إن اتخاذ قرار بمنح الائتمان من قبل إحدى مؤسسات التمويل يعني ضمناً قرار بتحمل المخاطرة، وجميع العمليات الائتمانية محفوفة بالمخاطر، إلا أن المخاطر تختلف في درجتها من نوع إلى آخر وبعض المخاطر الائتمانية عدم القدرة على سداد القرض في تاريخ استحقاقه.

¹ رعد حسين جعفر، مرجع سابق، ص 47.

² NAUSHAD KHAN And others, REVIEW OF PAST LITERATURE ON AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN, Sarhad J. Agric. Vol.27, No.1, 2011, p104

³ وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص 45.

يحيط بالانتاج الزراعي العديد من المخاطر تنتج عن عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية. أما الخارجية فتنتج عن طبيعة الانتاج القطاع الانتاجي الزراعي وأهمها مخاطر الانتاج الزراعي كإصابة المنتج نتيجة الجفاف أو إصابته بالآفات أو انخفاض سعر المحصول عن المتوقع نتيجة لزيادة العرض على الطلب وتعدد المخاطر الانتاجية التي تحدث نتيجة عدم قدرة المزارعين على سداد القرض وفوائده، تسبب ارتباطا للمؤسسة المقرضة وتجعلها غير قادرة على إعادة تقديم الائتمان لدورة إنتاجية جديدة.

ثانيا: ضعف الضمانات

كثيرا ما يعجز المنتجون الزراعيون عن تقديم أو توفير الضمانات الكافية والتي تطلبها جهات التمويل كالتأمين ضد المخاطر التمويلية المرتبطة بعملية منح القروض.

ويرجع ذلك غالبا إلى صغار المزارعين والذين لا يملكون أرضا يجدون صعوبة بالغة في الاستفادة من القرض بسبب عدم توافر الضمانات¹، ومن ناحية أخرى عدم تملك هؤلاء المزارعين لأنواع أخرى من الأصول تقبلها البنوك كضمانات، وتكبر هذه المشكلة كلما كبر حجم القرض الذي يطلبه المزارع.

ثالثا: ارتفاع تكلفة الائتمان الزراعي.

تتسم الزراعة بضخامة أعداد المشتغلين بها وصغر إن لم يكن ضالة حجم أو ساعاتهم الإنتاجية، ما ينعكس هذا الوضع في صورة أعداد هائلة من طالبي الائتمان وكميات أو مبالغ صغيرة. و مما لا شك فيه أن الاجراءات الإدارية اللازمة لمنح القرض هي اجراءات مماثلة بغض النظر عن حجم القرض، وبالتالي فإن تكلفة منح الائتمان في البنوك الزراعية غالبا ما تكون مرتفعة عن نظيرتها في البنوك التجارية التي تتعامل في أعداد قليلة من القروض وبأحجام كبيرة وهو ما يقلل من الفائض المحقق للبنوك الزراعية .

رابعا: ضعف الوعي الائتماني

المقترضين الزراعيين في حاجة إلى توعية ائتمانية ومالية تقوي رغبتهم في سداد القرض وتساعدهم على استخدامه فيما صرف من أجله وليس لأغراض استهلاكية وترفع من قدرتهم الإدارية على مباشرة أعمالهم وإدارتها إدارة جيدة، لذلك فعلى المقرض أن يدبر للمزارع أمره، عند صرف القرض، هل تصرف القروض دفعة واحدة أم على دفعات تتماشى مع مواعيد العمليات الزراعية هل يزيد من القروض العينية ويقلل من القروض النقدية، هل يسدد القرض دفعة واحدة أم على دفعات تتماشى مع مواعيد الحصاد وجني المحصول، هل يساعد الفلاح في إعداد ميزانية مالية لإنتاج الحاصلات ويمده بالإرشادات المالية والتسويقية أم يقتصر الأمر على تقديم القروض.

¹ NAUSHAD KHAN And others, op cit, P105.

خامسا: طول فترة منح الائتمان الزراعي

إن دورة الانتاج الطويلة للزراعة ومحدودية تقليصها تجعل من مهمة نمو الانتاج عبر الزمن أي الزيادة التي يمكن أن تحصل من سنة إلى أخرى، في عموم الانتاج الزراعي مهمة صعبة نظرا لطبيعتها البيولوجية.¹

من المعروف أن أجل القروض يرتبط ارتباطا وثيقا بأجل المشروع الذي يمنح له الائتمان وتواريخ الحصول على الدخل المتوقع، ونظرا للطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي فإن آجال منح القروض الزراعية وحتى القصيرة منها تعد طويلة نسبيا، حيث تمنح تلك القروض في الفترة التي تسبق موسم الزراعة ويتم تحصيلها بعد نضج وحصد المحاصيل بفترة كافية تسمح بتسويق المحصول وبالتالي فإن فترة القروض الزراعية والتي تعد قصيرة الأجل لا تقل عن عشرة أشهر وقد تمتد إلى أربعة عشر شهرا كما هو الحال في محصول القصب، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على سرعة دوران رؤوس أموال البنوك الزراعية مما يجعلها بطيئة نسبيا بالمقارنة بنظيرتها بالنسبة للبنوك التجارية وهو ما يؤثر بصورة سلبية على مستويات الأرباح التي تحققها تلك البنوك.

سادسا: يرتبط بطبيعة البنيان الزراعي

تختلف المشروعات الزراعية عن المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية، حيث أن المشروعات الزراعية تتأثر إلى حد كبير بطبيعة البنيان الزراعي من نظم الحيازة وطرق استئجارها واستغلالها والعلاقات القائمة بين المالك والمستأجر ونظم الضرائب، وغير ذلك من القوانين أي أن هناك مؤثرات خارجية على العملية الانتاجية الزراعية تتعلق بطبيعة البنيان الزراعي.

¹ سوران رفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص18.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الائتمانية الزراعية.

تعمل البنوك التجارية وفق سياسة ائتمانية توضع من طرف المجلس الأعلى لإدارة البنك للوصول به إلى الأهداف المرجوة. لذا سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السياسة الائتمانية الزراعية ومبادئها (أسسها).

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية الزراعية

وتعبر السياسة الائتمانية الزراعية عن الاتجاه العام للدولة في توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي، متضمنة القواعد والضوابط والاجراءات التي تضعها لتوزيع تلك الأموال على المزارعين واستردادها منهم عن طريق مؤسسات متخصصة تخضع لإشرافها، وتتسم سياسة الائتمان الزراعي دون غيرها من السياسات المصرفية بأنها في تغير مستمر باعتبارها جزء من السياسة الزراعية للدولة التي تتغير وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية من ناحية، ولتأثيرها بالتعديلات المرتبطة بالسياسة النقدية للدولة من ناحية أخرى.

و تهدف السياسة الائتمانية الزراعية إلى توفير الائتمان لقطاع الزراعة وتقوية القدرات المالية والادخارية للمزارعين وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية بتهيئة الفرص أمام المزارعين للوصول إلى التوليفات المثلى في استخدام عناصر الإنتاج. فالسياسة الائتمانية الزراعية تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية الزراعية من خلال حجم الائتمان المقدم للقطاع الزراعي ومدى ملاءمتها لاحتياجات عملية التنمية الزراعية.¹

سياسة الائتمان الزراعي يجب أن تأخذ في الاعتبار أهداف مجالات السياسة الثلاثة مترابطة، أي الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي وسياسات القطاع المالي، بقدر ما تتصل والنفوذ التمويل الزراعي كما يجب أن تتعرف على التفاعلات الدينامية بين هذه المجالات الثلاثة. على وجه الخصوص²

الفرع الثاني: الاسس الاقتصادية للائتمان الزراعي³

إن السياسة الائتمانية الزراعية ليست كباقي السياسات الائتمانية وذلك لتمويلها قطاع جد حساس بمختلف الظروف، ولذلك فإنها تقوم على مبادئ وأسس معينة.

أولا: كفاية القروض:

أي حرص سياسة الائتمان الزراعي على توفير القدر الكافي من الائتمان دون اسراف أو تقتير، إذ أن نقص هذا القدر ربما يؤدي إلى توقف المشروعات الزراعية الممولة والتأثير سلبا على إنتاجية المحاصيل المختلفة، وزيادته عن الحد اللازم قد يكون سببا في ضياع مستلزمات الإنتاج حيث تزيد التكاليف الائتمانية بشدة، فيجب الاعتدال

¹ حمدي وليد باشا، مرجع سابق، ص 42.

² ELIZABETH COFFEY, AGRICULTURAL FINANCE: GETTING THE POLICIES RIGHT, AGRICULTURAL FINANCE REVISITED, No. 2, FAO, June 1998, p

³ مراد محمد علي وآخرون، الائتمان الزراعي والتعاوني الفكر والتطبيق، مطبعة هندكو، القاهرة، 1991، ص ص 54-56، dar. Bibalex. org.

عند منح القروض المطلوبة بأنواعها المختلفة وتقدير قيمتها بدقة، لذلك فإن القروض الممنوحة لمستلزمات الإنتاج يجب إسنادها إلى تقديرات ومعدلات فعلية تعدها الأجهزة العلمية والفنية المعنية بهذا الخصوص، ويتم بذلك التعرف على كمية البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات التي يحتاجها المزارع في العملية الإنتاجية.

ثانيا: توجيه الائتمان:

أي توجيه الائتمان واستخدام القروض في الاغراض الإنتاجية المخصص لها، كما يجب تقديم القروض في الوقت المناسب للحاجة إليها، كذلك توزيع القروض وفقا للمناطق والاغراض الأكثر احتياجا إليها والتي تعطي عائدا أعلى. أو اتباع ما يسمى بنظام القرض الموجه، وهو القرض الذي يعطى لصغار المزارعين مع شرط الاشراف والتوجيه والارشاد الفني من قبل زراعيين مختصين يقومون بدراسة حاجات المقترض الفعلية لتطوير مزرعته، فيقومون بتحديد المبلغ الذي يحتاجه ويسمى أيضا بالقرض المشرف أو القرض تحت الاشراف. يتطلب الحصول على قروض زراعية من المؤسسات المالية وجود ضمان قوي تقبله هذه المؤسسات المالية لأجل منح القرض، ففي القرض الموجه تقوم المؤسسات المالية بمد صغار المزارعين بالقر بمد صغار المزارعين بالقروض اللازمة بضمان الدولة وتقوم مؤسسات الارشاد الزراعي بالارشاد والاشراف على الاستفادة من هذه القروض، مما يساعد على ضمان تسديد القرض والاستفادة من زيادة الانتاج وتحسين حالة المزارع وتعلمه للطرق الزراعية الحديثة.¹

خامسا: تخفيض تكلفة الائتمان:

أي تكاليف الحصول على القروض، وتشمل سعر الفائدة على رأس المال وتكلفة الخدمات والرسوم نظير توصيل الخدمة الائتمانية للمزارع، وهذا يؤثر على مقدار العائد للقروض وبالتالي اقتصاديات استخدام القروض، ولذلك يجب أن تراعي سياسة الائتمان الزراعي ولا سيما في الدول النامية خفض تكلفة الائتمان لأقل حد ممكن نظرا لانخفاض مستوى دخول المزارعين التي يتم إنفاقها طوال فترة الإنتاج وحتى تتناسب مع العائد الزراعي، وكذلك تخفيض أسعار الفائدة إلى حد أدنى.

سادسا: شمولية الخدمة الائتمانية:

أي شمول الخدمات الائتمانية لجميع الأفراد المشتغلين بالزراعة صغارا وكبارا، رجالا ونساء سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين في الحصول على الائتمان الزراعي، أي لا يقتصر الائتمان الزراعي على فئة الأشخاص الذين يملكون الضمانات العقارية بل يجب إعطاء الأولوية لصغار المزارعين ومتوسطي الدخل وتوجيه الفائض للمزارعين ذوي الإمكانات المادية

¹ عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص 222-223.

خامسا: إنسانية الائتمان الزراعي:

يتميز هذا المبدأ سياسة الائتمان الزراعي عن غيرها من السياسات الائتمانية، فظروف المخاطرة التي تكتنف النشاط الزراعي قد تحرم المزارع من ثمرة عمله طوال الموسم الزراعي، فيجب على مصادر الائتمان مراعاة ظروف هؤلاء المزارعين طالما كانت الظروف خارجة عن إرادتهم يجعل طرق التحصيل ملائمة لهم فيمكن تقسيط السداد على آجال مناسبة لظروف المزارع أو إلغاء القروض بالكامل في حالة حدوث كوارث للانتاج الزراعي. لا طاقة للمزارع بتحملها، ولا بد ان تراعي طرق التحصيل التقلبات في الأسعار وفي الإنتاجية. و يجب ضمان تحقيق كل هذه المبادئ حتى تحقق سياسة الائتمان الزراعي أهدافها مع مراعاة أن تكون سياسة الائتمان الزراعي متسقة مع السياسة العامة للدولة فهي جزء منها.

المطلب الثالث: أنواع القروض الزراعية.

تكون أنواع القروض الزراعية حسب تقسيماتها.

الفرع الأول: تقسيم القروض الزراعية نسبة لآجالها (الفترة الزمنية).

يمكن تقسيم القروض الزراعية نسبة لآجالها (الفترة الزمنية) على ثلاثة أنواع رئيسية:¹

أولاً: القروض قصيرة الأجل:

وهي القروض التي تتراوح فتراتها بين (12-14) شهرا وعادة تشتمل هذه القروض على المبالغ التي تجهز لشراء البذور والاسمدة والمبيدات وكذلك المبالغ التي تصرف على اعداد وتهيئة الارض للزراعة أو المبالغ التي تدفع لتكلفة جمع الحاصل والحصاد وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية. إن حاجة أغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية جدا، فبعضهم لا يمتلك رأس المال الكافي لمواجهة نفقات الانتاج، وعند القيام بتوفير هذه القروض لهم يمكنهم ذلك من عمليات الاستثمار المزرعي ولاسيما أن اغلب الزراعات في البلدان النامية قائمة على وحدات انتاجية صغيرة. إن عملية استخدام القروض قصيرة الاجل تؤدي دائما إلى زيادة الكفاءة العملية وذلك لأنها تؤمن استخدام أدوات ومستلزمات الانتاج المختلفة التي تتطابق واحتياجات المزرعة من تلك المستلزمات. ومما لاشك فيه أن تحقيق زيادة الكفاءة العملية للمزرعة يساعد هؤلاء المزارعين على زيادة دخولهم مما ينعكس ذلك على تحسين احوالهم الاجتماعية والمعيشية. يبقى أن نذكر أن هذه القروض إذا لم يتم صرفها هؤلاء المزارعين في الاوقات المناسبة ومواعيد العمليات الزراعية لا تحقق تلك الاهداف التي تم ذكرها آنفا.

¹ رهن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2013، ص ص 157-158.

ثانيا: القروض متوسطة الأجل:

تتراوح هذه القروض حسب فتراتها الزمنية بين (12) شهرا و(10) اعوام، وغالبا ما تشتمل هذه القروض على شراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية وكذلك شراء الارض الزراعية وشراء الحيوانات وانشاء بساتين الفاكهة واصلاح الأراضي، وتهدف هذه القروض إلى زيادة الانتاج الزراعي والتوسع بالمشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الانتاجية الزراعية.

رابعا: القروض طويلة الاجل

وهذا النوع من القروض تزيد فترة سدادها على عشرة اعوام وغالبا ما تشتمل على القروض التي تستخدم في استصلاح الأراضي الزراعية وانشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة. وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية. وكذلك تقسم القروض حسب انتاجيتها أو الغرض الذي تقوم من أجله

الفرع الثاني: تقسيمات أخرى للقروض الزراعية.

ويمكن تقسيم القروض حسب المعايير التالية:¹

- التقسيم حسب استعمالاتها الرئيسية فنجد، القروض العقارية والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو الانفاق على المشروعات الري والصر واستصلاح الاراضي. والقروض الانتاجية، وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي. وقروض التنظيمات التعاونية الزراعية، وهي التي تستخدم لمعالجة مصاريف التشغيل والانفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الابنية والمعدات؛

- التقسيم حسب نوع الضمانات، وفيها قروض غير مضمونة وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط. وقروض مضمونة بأموال منقولة وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب.... الخ. وفيها قروض مضمونة بأموال غير منقولة ، وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات؛

التقسيم حسب الانتاجية المتوقعة للقرض، وتكون قروض ايجابية وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من

الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع

¹ شويخي هناء، مرجع سابق، ص ص 27-29.

تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك، والقروض المحايدة وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه دون تحقيق أي فائض. والقروض السلبية، وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه.

الخلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل وضع الزراعة في الجزائر حيث مس هذا القطاع الاهتمام الكبير من الدولة خاصة بعد أزمة البترول مما جعل الدولة تهتم بكافة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وذلك بوضع مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر منذ توجهها لاقتصاد السوق وأهم هذه السياسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا التجديد الفلاحي والريفي الذي جاء بمنتوج مصرفي جديد ألا وهو القروض بدون فوائد والتي تهتم بالقطاع الزراعي والريفي، كما أعطينا صورة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام، وكذا اليد العاملة الشاغلة في الزراعة ومختلف القطاعات من باب المقارنة فوجدنا أن نسبة اليد العاملة في الزراعة نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة ومن جهة أخرى أن هذا القطاع يمتاز بمشاركة اليد العاملة فيه بصورة كبيرة، ومساهمة الزراعة في التجارة الخارجية فحققت رصيد سالب لميزانها التجاري من سنة 2003 إلى 2013 لكن بقيم متذبذبة ومتناقصة على العموم . وتطرقنا أيضا لمعوقات أو مشاكل الزراعة في الجزائر

كما تناولنا أيضا التمويل الزراعي بشكل عام فيما يخص مفهومه ومصادره ومعوقاته وكانت من طرفين، من طرف الجهة المانحة للتمويل وتمثلت في عزوف المؤسسات المالية لتمويل هذا القطاع المحفوف بالمخاطر ومن طرف آخر طبيعة القطاع الزراعي بحد ذاته. وأيضا للدور البارز والمهم للتمويل في النهوض بالانتاج الزراعي وغصنا أكثر في التمويل المصرفي الزراعي وذلك فيما يخص السياسة الائتمانية الزراعية من حيث مفهومها ومبادئها وتصنيف القروض الزراعية، لأن السياسة الائتمانية للمصرف هي التي ترسم له نطاق وكيفية التمويل، لذا نجد أن للقطاع الزراعي خصوصية من ناحية التمويل مما يحتم على المصارف وضع أو اتباع سياسة ائتمانية زراعية تراعي وتتماشى مع خصوصية هذا القطاع ولأنه قطاع غالبية العاملين فيه صغار المزارعين ذوي الدخل المحدود الأمر الذي يجعل من الاقراض هو المورد الذي يفتح لهم ولمهنتهم أفاق جديدة من ناحية زيادة الانتاج ودخول في مجال الزراعة الحديثة. لكن يبقى التساؤل هل يساهم التمويل المصرفي حقيقتا في تطوير القطاع الزراعي في الوادي؟

تمهيد

بعد ما تطرقنا للاطار النظري للدراسة والمسمى بالإقراض الزراعي والمتضمن على مفاهيم التمويل الزراعي ومصادره، و على أن التمويل المصرفي يعد أسهل مصادر التمويل الزراعي وإلى ايضاح السياسة الائتمانية الزراعية ومبادئها لتكون ملائمة لهذا القطاع وخصوصيته....الخ.

سيتم من خلال هذا الفصل بيان وايضاح مدى أثر التمويل المصرفي على الزراعة بولاية الوادي، وذلك بتقديم المصدر المصرفي الوحيد بالولاية للتمويل الزراعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعريف بالمنتجات المالية (القروض) المقدمة من طرفه لهذا القطاع وعدد المستفيدين من هذه القروض كما قمنا بتوزيع الاستبيان على الشريحة المستفيدة من هذه القروض للتعرف على مدى رضا هم عن هذه القروض واجراءات وشروط منحها لأنهم الحجر الأساس في تطوير هذا القطاع وبيان الفروق والارتباطات بين الفرضيات محل الاستبيان.

المبحث الأول: نظرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حاليا وبعد افلاس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 2007 يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الوحيد في الوطن الذي يمول القطاع الفلاحي مما يجعله هو المسؤول الوحيد كبنك من ناحية قراراته واستراتيجياته في تغطية الاحتياجات المالية لهذا القطاع وخاصة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي خول له هذه المسؤولية

المطلب الأول: تقديم للبنك محل الدراسة.

يتم تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تعريفها في شكلها القانوني والتجاري وذكر مهامها واستراتيجياتها وأهدافها أما فيما يخص الهيكل التنظيمي فستتطرق لهيكل وكالة الوادي بحكم الاطار المكاني لدراسة

الفرع الأول: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.¹

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هو مؤسسة مالية وطنية أنشئت 13 مارس 1982 في الشكل القانوني لشركة مساهمة رأسمالها المسجل هو 33 مليار دينار. مهمتها الرئيسية هي تعزيز المناطق الريفية و تطوير القطاع الزراعي. الذي يضم المزارعين والرعاة، ممن لهم الملكية الفردية أو المنظمة في تعاونيات أو التجمعات الاقتصادية، كما يمنح BADR القدرة على تمويل الابداعات أو تمديد الأنشطة الخاصة بك في مجال الإنتاج الزراعي، وتجهيز المنتجات الزراعية والغذائية.

في بداياته كان يتكون من 140 فرع ، لديه حاليا أكثر من 300 فرعا و 39 مكتبا اقليميا. قام بتفعيل حوالي 7000 من الأطر والموظفين داخل الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كثافة شبكته وأهمية القوة العاملة لديه تجعل BADR الشبكة الأولى على المستوى الوطني.

كما يؤمن البنك تمويل أكثر من 300 دورة من مهتمى الأنشطة اللاحقة والمتعلقة بالزراعة والصناعات الغذائية والصيد البحري. بالإضافة إلى الأشكال التقليدية للتمويل من أمواله الخاصة، فإن البنك يساهم إلى حد كبير في نجاح مختلف برامج الدعم والمساعدة التي تهدف إلى تنمية الزراعة، وتعزيز المناطق الريفية، فضلا عن برامج محددة للجنوب والهضاب.

¹ <http://www.badr-bank.dz>, 6mai 2015, 23:37.

وهو يشكل اليوم أول دعم لتطوير الاقتصاد الزراعي والريفي، حيث وضع نفسه في القطاع المصرفي الجزائري والقطاع المالي كلاعب رئيسي والزعيم بلا منازع في تمويل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية وصيد الأسماك، تربية الأحياء المائية.

كما تمتح حوالي 100 وكالة للبنك ضمان توزيع منتجات التأمين لصالح الزبائن والجمهور. تقتبس من تأكيدات مخاطر تأمين القطاع المحفوفة بالمخاطر.

يساهم BADR أيضا في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة، وشركات تقديم الخدمات الزراعية خاصة وشركات الاستثمار على هذا النحو، تجدر الإشارة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الإطارية مع المؤسسات والمنظمات الشريكة للبرامج المختلفة إلى تحديث ومكننة الزراعة وتحسين المعيشة والعمل في المناطق الريفية.

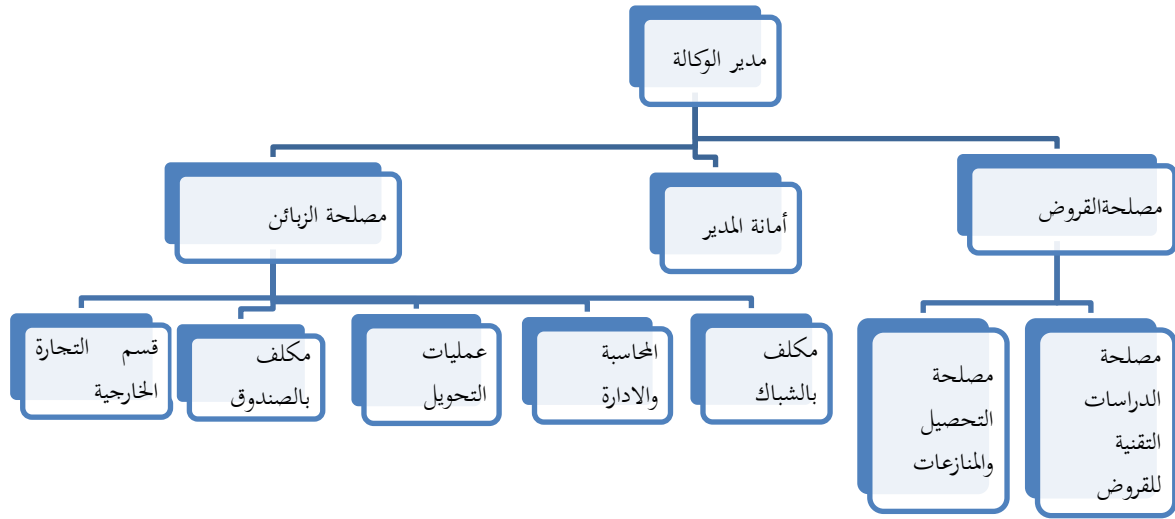
نفذ BADR استراتيجية التنمية الشاملة ويهدف التحديث إلى تحسين جودة مرافق الخدمة، الاستقبال التدخل الحديث وأدوات الإدارة، وإدخال أدوات فعالة للرصد والتجهيز السريع لملفات الائتمان

كما أنها تحتل المرتبة الأولى في مسائل تمويل الشباب الخريجين والعاطلين عن العمل تحت الأجهزة المساعدة في التوظيف (ANSEJ, CNAC, ANGEM).

الفرع الثاني: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية زيادة الانتشار في جميع القطر الجزائري للوصول إلى عدد أكبر من الزبائن عن طريق زيادة عدد الوكالات ومن بينها وكالة الوادي التي تم إنشائها في سنة 1982 وتقع حاليا في حي 400 مسكن والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي.

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي



المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي

الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

تتمثل أهدافه في:

- تحسين أنواع المصالح في البنك؛
- بقاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر بنك في الوطن؛
- تطور إنتاجيته ومردوده؛
- وأهداف البنك تتحقق نتيجة:
- تكثيف مردوده وذلك بالقروض التي لها مردود متنوع مع احترام القواعد العامة ؛
- اعطاء ديناميكية مناسبة لتغطية الموارد؛
- التسيير الاحسن لصندوق البنك بالدينار والعمللة الصعبة

¹ <http://www.badr-bank.dz.op> cit

المطلب الثاني: قروض الاستغلال الفلاحية المقدمة من طرف البنك

لتنمية القطاع الزراعي خاصة والحياة في الريف عامة عمدت الدولة على اتباع استراتيجيات للوصول للأهداف المرجوة وتفعيلا لدور بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كان غائيا نوعا ما في مجال التمويل حول له ولصندوق التعاون الفلاحي تمويل التنمية الزراعية والريفية. وقد أفرزت السياسات الزراعية عدة تطورات في المجال الزراعي من بينها القروض الفلاحية الجديدة

الفرع الأول: قرض الرفيق.¹

أولا: تعريف قرض الرفيق

وهو قرض مدعوم ممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويعد قرض الرفيق من قروض الاستغلال ويتضمن القرض الاتحادي.

كما يمتاز قرض الرفيق بالخصائص التالية:

- الفائدة: 0% (المدعومة بالكامل من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية)؛
 - فترة القرض 1 سنة؛
 - المستفيدون وهم المزارعون بالمعنى المقصود في قانون التوجيه الزراعي: المزارعين والمربين، كما بشكل فردي أو منظم في التعاونيات، مجموعات كبيرة، الجمعيات والاتحادات، وحدات الخدمة الزراعية، المستودعات المنتجات الزراعية المستهلك العام
 - ثانيا: المجالات التي يغطيها قرض الرفيق
 - الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي اللازمة لنشاط المزارع من (البذور ، الشتلات، الأسمدة، المبيدات الحشرية،.....)؛
 - الحصول على العلف لحيوانات المزرعة (كل الأنواع)، ووسائل منتجات السقي والأدوية البيطرية؛
 - الحصول على المنتجات الزراعية ليتم تخزينها في إطار نظام الاستهلاك الواسع للمنتجات الزراعي
- "SYRPALAC"
- الحصول على تغليف وتعبئة المنتجات الزراعية.
 - تعزيز قدرات المستثمرات الزراعية، وذلك من خلال:
 - تحسين نظام الري (تعبئة والاستخدام الفعال للمياه)؛

¹ "Credit" RFIG, Extrait du ONTA, Date de mise en ligne : samedi 10 novembre 2012.

<http://www.onta.dz/?Credit-RFIG>, P P 1-3

- اقتناء المعدات الزراعية تحت إطار القرض الإيجاري؛
 - بناء أو إعادة تأهيل المزارع والبنية التحتية للتخزين على مستوى المستثمرات الزراعية وبناء البيوت البلاستيكية المتعددة الخصائص؛
 - إعادة تعمير وتعمير الحضائر، مرابض الاغنام والاسطبلات.
- ثالثا: شروط الاستفادة من القرض

- إذا تم تسديد القرض من طرف المستفيد بعد سنة واحدة من الاستفادة فإن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تتكفل بدفع الفائدة عنه؛
 - كل مستفيد من قرض الرفيق الذي لم يسدد في ظرف سنة، يمدد له ستة (06) أشهر في حالة القاهرة.
 - ويفقد الحق في دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وفرصة الاستفادة من قروض جديدة؛
 - البنك المتعاقد يستطيع بطلب منه، دعم الخدمات التقنية الخاصة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .
- وقد تم تمويل الفلاحين به ابتداء من سنة 2008 بالرغم أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أقره من سنة 2000 وذلك لعدم تفعيل الدور الاعلامي والاشهاري لهذا النوع من القروض من جهة وعدم ثقة الفلاحين بالمنظومة المصرفية من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح عدد الفلاحين الممولين بهذا القرض
- الجدول رقم(2-1): عدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق من الفترة(2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الفلاحين	100	106	145	100	55	16	11

المصدر: الاتحاد العام للفلاحين بالوادي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع النسبي لعدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق في السنوات الأولى من التمويل به بحيث ارتفع عدد المستفيدين من سنة 2008 إلى 2010 ب 45 فلاح حيث مول 100 فلاح فقط في سنة 2008 و 145 فلاح في سنة 2010. لينخفض عدد المستفيدين في سنة 2011 إلى 100 فلاح ويستمر في الانخفاض ليصل عدد المستفيدين في سنة 2014 إلى 11 فلاح. وهذا راجع لعدم ملائمة القرض للشريحة المستفيدة منه.

الفرع الثاني: قرض الرفيق الفدرالي.¹

أولاً: تعريف قرض الرفيق الفدرالي

و هو قرض تشغيل مدعوم تماماً لتمويل المشاريع الاقتصادية التي نظمت في الشركات أو التعاونيات، وتمكن من صناعة المواد الغذائية و التخزين و / أو تطوير المنتجات الزراعية. ولا يتجاوز هذا القرض 200 مليون دينار

ثانياً: المجالات التي يغطيها قرض الرفيق الفدرالي

- تجهيز الطماطم الصناعية؛
- إنتاج الحليب؛
- إنتاج الحبوب؛
- إنتاج بذور البطاطس؛
- محطات إنتاج المعكرونة والكسكسي؛
- التعبئة والتغليف وتصدير التمور؛
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون؛
- إنتاج العسل؛
- إنتاج المنتجات الإقليمية؛
- إنشاء وحدات تربية وتسمين المراكز؛
- التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة؛
- الدواجن الذبح والتقطيع؛
- التسويق والتخزين والتعبئة والترويج للمنتجات الزراعية؛
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والديفئات الزراعية

يجب التنويه أن هذا القرض يدرس على مستوى وزارة الفلاحة ويتم تمويله تلقائياً من طرف البنك على غرار الأنواع الأخرى من القروض التي يمكن أن يرفض البنك تمويلها لعدم استيفائها للشروط المعمول بها من طرف البنك

وهناك نوع آخر من القروض الفلاحية المقدمة من قبل البنك يسمى بالرفيق للتصدير وهو قرض التشغيل المدعوم تماماً لتمويل وحدات تكييف وتصدير التمور.

¹ <http://www.badr-bank.dz>, Le Crédit « R'FIG FEDERATEUR », 17/05/2015, 11:15

ولم يتم الاستفادة بهذا القرض لحد الآن.¹

المطلب الثالث: القروض الاستثمارية الزراعية المقدمة من طرف البنك

الفرع الأول : قرض التحدي.²

هو قرض استثماري يمنحه BADR في إطار انشاء استغلالات زراعية جديدة وتربية المواشي على أراضي زراعية غير مستغلة تحت ملكية خاصة و ملكية خاصة للدولة.

أولا: مواصفات قرض التحدي

• هو قرض مدعوم لمدة سبع سنوات، لا يتعدى مليون دينار للهكتار لأجل انشاء استغلالات زراعية

جديدة وتربية المواشي في مساحة أقل من عشر هكتارات؛

• أصحاب الامتياز المستفيدون من استغلالات زراعية أكثر من عشر هكتارات، يستطيعون أن يستفيدوا

من القرض المدعوم تحت سقف مئة مليون دينار. أكثر من هذا المبلغ يستطيعون أن يتفاوضوا على قرض

مع BADR في اطار القوانين المعمول بها؛

ثانيا: المجالات التي يمولها قرض التحدي

• انشاء، تجهيز وتطوير الاستغلالات الزراعية الجديدة وتربية المواشي؛

• تدعيم القدرات الانتاجية القائمة على الامكانيات الغير كافية؛

• المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف، تحويل وتقييم المنتجات الزراعية والحيوانية تتطلب

احتياجات مالية (القرض الاتحادي) على المدى المتوسط؛

وتدفع فائدة هذا القرض بدعم من وزارة الزراعة والتنمية الريفية على FNDIA كالتالي:

- التكفل بمجمل الفوائد من طرف MADR عندما لا تتعدى مدة سداد القرض ثلاث سنوات؛

- المستفيد من القرض عليه تسديد 1٪ كفاءة عندما يتم السداد بين ثلاث وخمس سنوات؛

- المستفيد من القرض عليه تسديد 3٪ كفاءة عندما يتم السداد بين خمسة وسبعة سنوات؛

- في أكثر من هاته المدة، يجب على المستفيد تسديد كامل القرض وأسعار الفائدة؛

كل مستفيد من قرض التحدي سدد خلال احدى المدد السابقة يحق له الاستفادة من قرض آخر من نفس الطبيعة.

¹ معلومات مقدمة من الاتحاد العام للفلاحين بالوادي.

² Credit ETTAHADI, Extrait du ONTA, <http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI>, Date de mise en ligne : samedi 10 novembre 2012. P P 1-4.

بالنسبة للاستغلالات الأقل من عشرة هكتارات، للمستفيد من قرض التحدي الحق في دعم شخصي مؤمن من طرف EAGR حسب الضرورة، خلال فترة تقييم الأراضي. التكفل بالمصاريف المترتبة عن هذا الدعم مؤمن من طرف MADR على FDRMVTC.

وثيقة الامتياز المحررة من طرف BADR تعد رهنا عقاريا كضمان للقرض الممنوح.

وكان بداية التمويل بهذا القرض من سنة 2013 والجدول التالي يوضح عدد الفلاحين المستفيدين من هذا القرض

الجدول رقم (2-2): عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي للفترة (2013-2014)

السنوات	2013	2014
عدد الفلاحين	3	1

المصدر: الاتحاد العام للفلاحين بالوادي

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي ضعيف جدا بحيث استفاد 3 فلاحين فقط وينخفض العدد إلى مستفيد واحد. كما نستنتج من الجدول اعلاه ضآلة وانخفاض انشاء المزارع الجديدة.

الفرع الثاني: القرض الايجاري¹

أولا: لمحة عن القرض

القرض الايجاري هو عملية مالية وتجارية تربط بين البنك والفاعلين الاقتصاديين داخل الوطن، يقوم على ايجار السلع والمعدات التي تقع مباشرة في مباشرة في تنفيذ وتوسيع المشاريع الاستثمارية . حيث أطلق BADR في البداية التمويل التأجيري لتنويع منتجاتها والاقتصاد الوطني، وكذلك توجيه جهوده نحو تمويل المواد المنتجة محليا وخصوصا المعدات الزراعية

ثانا: خصائص القرض الايجاري

- مبلغ القرض يمكن أن يصل إلى 100٪ من تكلفة المعدات التي سيتم اكتسابها. وبشكل عام مشاركة المبادر تصل إلى 20٪-30٪ من التكلفة الاجمالية؛
- مدة الايجار بالنسبة للحصادات 10 سنوات و 5 سنوات للمعدات الأخرى؛
- المواعيد النهائية، اعتمادا على نوع النشاط وعلى فترات متفق عليها بين سداد طرفين قد تكون شهرية أو ربع سنوية، نصف سنوية أو سنوية؛
- التأجيل، يستطيع الزبون استنادا لطبيعة ونوعية المشروع أن يستفيد من التمديد لمدة 06 أشهر إلى سنة؛

¹ <http://www.badr-bank.dz>, Crédit bail « leasing », op cit.

- سعر الفائدة المطبق هو 9٪ من المبلغ متضمن الرسوم في العام .
- الاعانة، وهي من 25٪ إلى 40٪ تمنحها الدولة للعملاء بتمويل من BADR. يحصلون العملاء الذين يدفعون نقدا أيضا الاستفادة من المنحة؛
- في إطار المشاريع المدعومة من طرف الدولة يتم احتساب المساهمة الشخصية بـ 10٪ من تكلفة المشروع، والمساهمة من 20٪ إلى 30٪ من التكلفة الاجمالية عند تنفيذ المشروع من دون تدخل السلطات العامة.

المبحث الثاني: تحليل معطيات الاستبيان

ويتم فيه تحليل معطيات الاستبيان بالبرنامج الاحصائي SPSS21 و Minitab وذلك لدراسة الارتباطات والفروق للفرضيات على مستوى الاستبيان.

المطلب الأول: خطوات انجاز الاستمارة الاحصائية وتحليل البيانات الشخصية.

نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على خطوات انجاز الاستبيان، وتحليل البيانات الشخصية واجراءاتها وكذا حجم المجتمع الاحصائي المدروس بالإضافة إلى حديثنا عن أداة الدراسة، كما نوضح كيفية تطبيق الدراسة وتنفيذها والاساليب الاحصائية التي استخدمناها في معالجة البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: خطوات انجاز الاستبيان

أولاً: حدود الدراسة:

تحدد حدود الدراسة بالمجالات التالية:

(1) المجال البشري: شملت هذه الدراسة الفلاحين المستفيدين من القروض الفلاحية

(2) المجال الكاني: اقتصرت هذه الدراسة على ولاية الوادي.

(3) تم تطبيق الدراسة خلال فترة التبرص جانفي 2015 إلى غاية ماي 2015

ثانياً: المجتمع الاحصائي المستهدف:

في هذه الدراسة اعتمدنا على توزيع الاستبيان على الفلاحين المستفيدين من القروض الفلاحية المذكورة سابقاً في ولاية الوادي بمختلف بلدياتها وقد بلغ العدد الاجمالي للمجتمع الاصلي 60 استبانة حسب توزيع أداة الدراسة عليهم، وقد استعدنا 36 استبانة أي ما نسبته 60٪ وهي نسبة لا بأس بها لإجراء الدراسة.

(1) أساليب المعالجة الاحصائية:

- توزيع تكراري ونسب مئوية لوصف خصائص مجتمع الدراسة؛
- متوسط الوسط النسبي؛
- اختبار مان ويتني؛
- اختبار ولكوكسن؛
- معامل الارتباط غاما؛
- اختبار كروكسال واليس؛
- اعتمدنا على تقسيم ليكارت في تحديد الأوزان الخمسة درجات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-3): أوزان ودرجات تقسيم ليكارت

الأوزان	الدرجات
موافق بشدة	5
موافق	4
محايد	3
أرفض	2
أرفض بشدة	1

المصدر: من إعداد الطالبة

(2) خصائص المجتمع الدراسي:

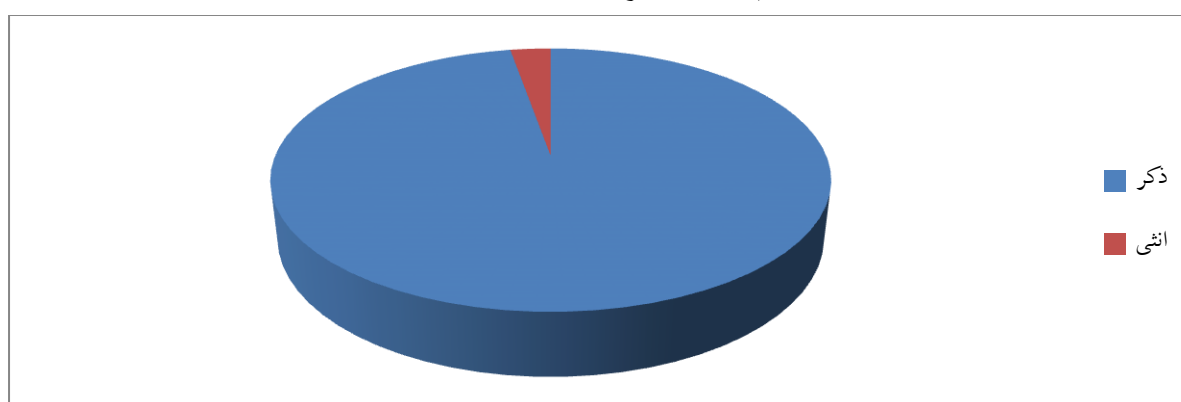
يمكن تصنيف مجتمع الدراسة لعدة متغيرات هي:

- الجنس؛
- العمر؛
- المستوى التعليمي؛
- نوع المستثمرة؛
- الخبرة؛
- اليد العاملة.

الفرع الثاني: تحليل البيانات الشخصية.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية من حيث الجنس

الشكل رقم (2-2): توزيع أفراد العينة من حيث الجنس

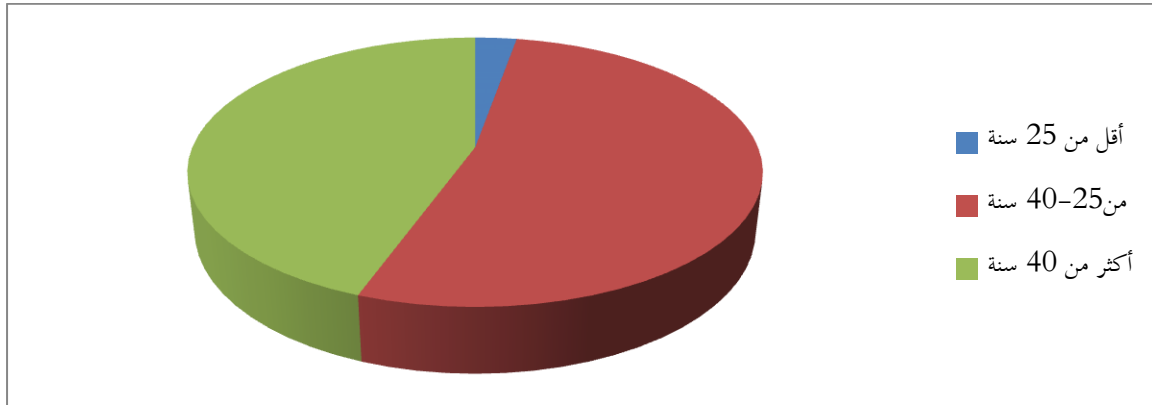


المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الناشطين الذكور تفوق كثيراً نسبة الاناث في المجال الزراعي، بحيث تقدر نسبة الذكور 97%، أما الاناث بـ 3%.

ثانيا: تحليل البيانات الشخصية من حيث العمر.

الشكل رقم (2-3): توزيع أفراد العينة من حيث العمر.

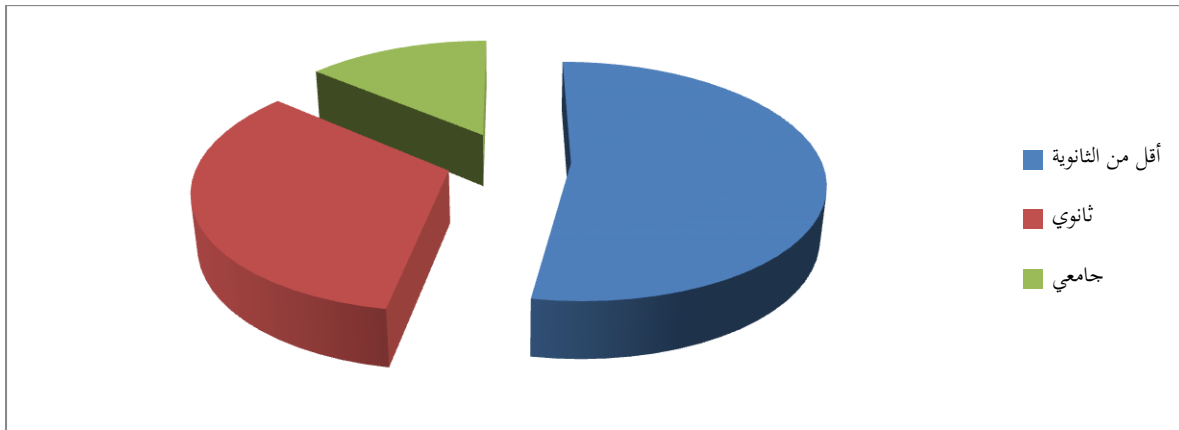


المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الاستبيان

نلاحظ من خلال الشكل أن النسبة الكبيرة من الفلاحين وهي 53٪، تتراوح أعمارهم بين 25 و40 سنة تليها النسبة 44٪ وهي للفلاحين التي أعمارهم أكثر من 40 سنة، لنجد أن النسبة الأقل وتقدر ب3٪ وهي للفلاحين التي أعمارهم أقل من 25 سنة.

ثالثا: تحليل البيانات الشخصية من حيث المستوى التعليمي.

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي.

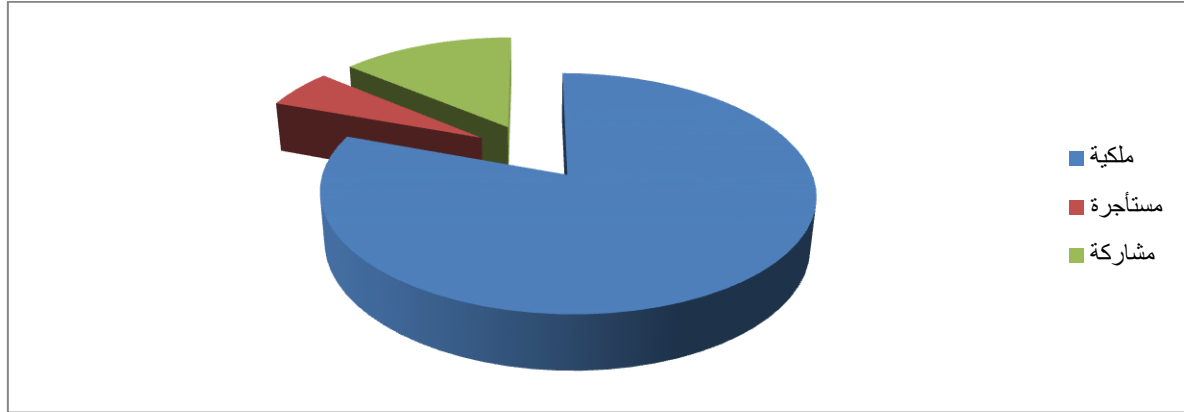


المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الاستبيان

نلاحظ من الشكل أعلاه أن النسبة الكبيرة من الفلاحين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية وتقدر ب53٪، تأتي بعدها نسبة الفلاحين ذات المستوى التعليمي الثانوي وهي 33٪، ونجد الفلاحين ذوي المستوى الجامعي يحتلون النسبة الأقل وتقدر ب14٪.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية من حيث نوع المستثمرة.

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة من حيث نوع المستثمرة.

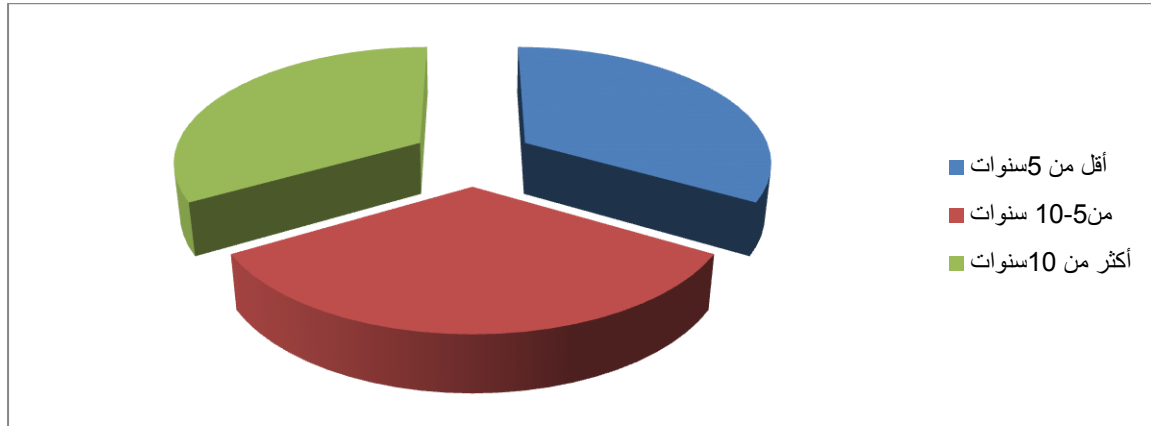


المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الاستبيان

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك نسبة كبيرة من المزارعين يملكون مستثمراهم أي الصيغة القانونية لمستثمراهم "ملكية" وتقدر بـ 81٪، تليها المستثمرات ذات صيغة المشاركة بنسبة تقدر بـ 14٪، ثم المزارعين المستأجرين مستثمراهم أي لا يملكونها وهي بنسبة 6٪.

خامساً: تحليل البيانات الشخصية من حيث الخبرة في المجال الزراعي

الشكل رقم (2-5): توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة

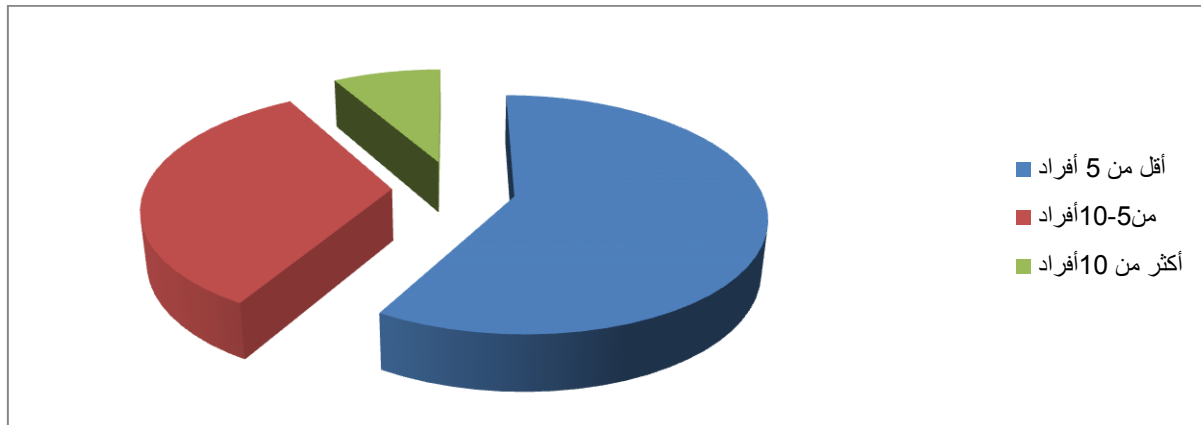


المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الاستبيان

نلاحظ من الشكل أعلاه أن المزارعين أفراد العينة يتناسبون في خبراتهم الفلاحية بحيث تقدر نسبة المزارعين ذوي الخبرة الكبيرة أي لهم أكثر من 10 سنوات وهم يعملون في المجال الزراعي بـ 33٪، وكذلك ذوي الخبرة الصغيرة تقدر نسبتهم 33٪، وذوي الخبرة المتوسطة نسبتهم 33٪.

سادسا: تحليل البيانات الشخصية من حيث افراد الاسرة النشطة في الزراعة

الشكل رقم(2-6): توزيع أفراد العينة من حيث استيعاب اليد العاملة



المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الشكل أن المستثمرات التي تستوعب أقل من 5 أفراد عاملين فيها تحتل المرتبة الأولى في أفراد العينة بنسبة تقدر ب 58٪، تليها المستثمرات ذات استيعاب من 5-10 أفراد عاملين بنسبة 33٪، ثم المستثمرات التي تستوعب أكثر من 10 أفراد عاملين وتقدر بنسبة 8٪.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الأساسية ودراسة العلاقات الارتباطية.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات.

لاختبار الفرضيات نستخدم إشارات الرتب أو اختبار ولكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test، لكون مستوى القياس رتبياً Ordinal، ونعتمد في ذلك على البرنامج الاحصائي Minitab16.

$$H_0: \mu \leq 3 \quad \text{vs} \quad H_1: \mu > 3$$

Test of median = 3,000 versus median > 3,000

أولاً: القروض الزراعية تأثر على الزراعة.

الجدول رقم(2-4): اختبار wilcoxon للفرضية الاقراض البنكي وسيلة فعالة لتغطية احتياجات المزرعة

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C1	36	0	32	485,0	0,000	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value(0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن الاقراض البنكي وسيلة فعالة لتغطية احتياجات المزرعة، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-5): اختبار **wilcoxon** للفرضية الاقراض البنكي أسهل مصادر التمويل

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C2	36	0	30	402,5	0,000	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن الاقراض البنكي أسهل مصادر التمويل، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-6): اختبار **Wilcoxon** للفرضية قرض الرفيق يساهم في زيادة الانتاج الزراعي

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C3	36	0	27	336,0	0,000	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن قرض الرفيق يساهم في زيادة الانتاج الزراعي، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-7): اختبار **Wilcoxon** للفرضية قرض التحدي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C4	35	1	31	462,0	0,000	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن قرض التحدي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-8): اختبار **Wilcoxon** للفرضية قرض الرفيق الفدرالي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C5	32	4	25	294,5	0,000	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن قرض الرفيق الفدرالي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-9): اختبار **Wilcoxon** للفرضية قرض الرفيق للتصدير يفتح أسواق جديدة وخارجية

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C11	34	2	29	301,5	0,035	3,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.035) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن قرض الرفيق للتصدير يفتح للأسواق الجديدة وخارجية، سائد بمستوى متوسط ثانيا: شروط واجراءات القروض الزراعية تراعي ظروف الفلاحين.

1) شروط منح القروض الزراعية مواتية لظروف الفلاحين.

$$H_0: \mu \leq 3 \text{ vs } H_1: \mu > 3$$

Test of median = 3,000 versus median > 3,000

الجدول رقم(2-10):اختبار Wilcoxon للفرضية شرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C6	35	1	28	319,0	0,004	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.004) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن شرط الضمان لمنح القرض من الاجراءات التي تعيق القرض، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-11):اختبار Wilcoxon للفرضية مدة سنتين كافية لسداد مبلغ القرض

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C14	35	1	30	71,0	1,000	2,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (1.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن مدة سنتين كافية لسداد مبلغ قرض الرفيق، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-13):اختبار Wilcoxon للفرضية حصولك على القروض الزراعية بغض النظر عن ملكية الأرض

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C15	36	0	32	396,0	0,007	4,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.007) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن حصولك على القروض الزراعية بغض النظر عن ملكية الأرض، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-14):اختبار Wilcoxon للفرضية شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض، شرط في صالح الفلاح

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C16	35	1	31	348,0	0,026	3,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.026) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن شرط التأمين على كل الاخطار عند منح القرض، شرط في صالح الفلاح، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-15): اختبار Wilcoxon للفرضية نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C20	36	0	33	385,0	0,032	3,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.032) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده، سائد بمستوى مرتفع.

(2) اجراءات منح القروض الزراعية تراعي ظروف الفلاحين.

$H_0: \mu \leq 3$ vs $H_1: \mu > 3$

Test of median = 3,000 versus median > 3,000

الجدول رقم(2-16): اختبار Wilcoxon للفرضية اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C7	36	0	32	175,5	0,952	2,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.952) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-17): اختبار Wilcoxon للفرضية اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C8	36	0	33	131,5	0,996	2,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة $p.value$ (0.996) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-18): اختبار Wilcoxon للفرضية اجراءات منح قرض الرفيق الفدرالي بسيطة وفي متناول الفلاح

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C9	34	2	29	102,5	0,994	2,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.994) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن اجراءات منح قرض الرفيق الفدرالي بسيطة وفي متناول الفلاح، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-19):اختبار Wilcoxon للفرضية اجراءات منح قرض الرفيق للتصدير بسيطة وفي متناول الفلاح

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C10	32	4	25	102,5	0,948	2,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.948) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-20):اختبار Wilcoxon للفرضية قيمة قرض الرفيق كافية بالنسبة للفلاح الذي يربي الماشية

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C12	33	3	23	64,0	0,988	2,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.988) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن قيمة قرض الرفيق كافية بالنسبة للفلاح الذي يربي الماشية، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-21):اختبار Wilcoxon للفرضية قيمة قرض الرفيق كافية بالنسبة للفلاح الذي يقوم بنشاط زراعي

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C13	35	1	30	72,5	1,000	2,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (1.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن قيمة قرض الرفيق كافية بالنسبة للفلاح الذي يقوم بنشاط زراعي، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-22):اختبار Wilcoxon للفرضية قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط زراعي

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C17	33	3	31	131,5	0,989	2,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.989) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط زراعي، سائد بمستوى منخفض.

الفصل الثاني: مدى أثر التمويل المصرفي على الزراعة بالوادي

الجدول رقم(2-23): اختبار Wilcoxon للفرضية قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط حيواني

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C18	34	2	28	79,5	0,998	2,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.998) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط حيواني، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-24): اختبار Wilcoxon للفرضية استقبال البنك للفلاحين استقبال جيد وذو اهتمام

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C19	36	0	27	261,5	0,042	3,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.042) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، والقائل بأن استقبال البنك للفلاحين استقبال جيد وذو اهتمام، سائد بمستوى مرتفع.

الجدول رقم(2-25): اختبار Wilcoxon للفرضية البنك يقوم بمتابعة ميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C21	35	1	28	231,5	0,262	3,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.262) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن البنك يقوم بمتابعة ميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين، سائد بمستوى منخفض.

الجدول رقم(2-26): اختبار Wilcoxon للفرضية مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه

	N	N*	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C22	36	0	28	232,0	0,258	3,500

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الاحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة p.value (0.258) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي والقائل بأن مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه، سائد بمستوى منخفض.

الفرع الثاني: دراسة العلاقات الارتباطية

لتحليل هذا الارتباط نستخدم معامل غاما GAMMA الذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين ترتيبيين، وقد قدمه العالمان كروسكال Goodman and Kruskal سنة 1945. وتنحصر قيمته بين

1+ و 1- الإشارة تحدد اتجاه العلاقة بينما القيمة تحدد قوة هذه العلاقة. ونستخدم في ذلك البرنامج الاحصائي SPSS21 والجدول التالي يوضح قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية.

الجدول رقم (2-27): قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له

القيمة	التفسير
أقل من 0.3	ارتباط ضعيف
من 0.3 إلى أقل من 0.5	ارتباط متوسط
من 0.5 إلى أقل من 0.7	ارتباط قوي
من 0.7 إلى 1	ارتباط قوي جدا

المصدر: محمد شامل بهاء الدين، الإحصاء بلا معاناة، مركز البحوث، السعودية، 2005، ص 562

أولاً: الارتباط بين مدة سنتين كافية لسداد مبلغ قرض الرفيق، وشرط الضمان لمنح القرض من الاجراءات التي تعيق منح القرض .

الجدول رقم (2-28): معامل الارتباط غاما بين مدة سنتين كافية لسداد مبلغ قرض الرفيق، وشرط الضمان لمنح القرض من الاجراءات

التي تعيق منح القرض

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma N of Valid Cases	-,282 36	,178	-1,571	,116

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0,282 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية لكنها ضعيفة بين مدة سنتين كافية لسداد مبلغ قرض الرفيق، وشرط الضمان لمنح القرض من الاجراءات التي تعيق منح القرض، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظراً لأن قيمة Approx. Sig=0,116 أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقاً والمقدر ب $\alpha=0.05$.

ثانياً: الارتباط بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده وشرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض.

الجدول رقم (2-29): معامل الارتباط غاما بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده

وشرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma N of Valid Cases	,714 36	,108	6,269	,000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.714 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده وشرط الضمان

لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض، وهذه العلاقة معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig}=0.00$ أصغر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha=0.05$ ثالثا: الارتباط بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ، وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض.

والجدول التالي يوضح ذلك باستخدام معامل الارتباط غاما

الجدول رقم (2-30): معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين وشرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض

	Value	Asymp. Std. Error ^a	Approx. T ^b	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma N of Valid Cases	,164 36	,161	1,015	,310

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.164 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ، وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig}=0.000$ أصغر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha=0.05$.

رابعا: الارتباط بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض.

والجدول التالي يوضح ذلك باستخدام معامل الارتباط غاما

الجدول رقم (2-31): معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض.

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma N of Valid Cases	,008 36	,200	,040	,968

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.008 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ولكنها ضعيفة بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.986$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha=0.05$.

الفصل الثاني: مدى أثر التمويل المصرفي على الزراعة بالوادي

خامسا: الارتباط بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، وشرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض.

والجدول التالي يوضح العلاقة الارتباطية بينهما باستخدام غاما.

الجدول رقم (2-32): معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض

	Value	Asymp. Std. Erro	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,179	,221	-,804	,421
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.179 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية لكنها ضعيفة بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض ، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.421$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.05$

سادسا: الارتباط بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح.

والجدول التالي يوضح هذه العلاقة بمعامل غاما

الجدول رقم (2-33): معامل الارتباط غاما بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,203	,216	-,929	,353
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.203 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية لكنها ضعيفة بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.353$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.05$.

سابعاً: الارتباط بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح.

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-34): معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين، واجراءات منح قرض الرفيق

بسيطة وفي متناول الفلاح

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,015	,207	-,073	,942
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.015- وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية لكنها ضعيفة بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، لكن هذه العلاقة غير معنوية نظراً لأن قيمة Approx. Sig=0.942 أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقاً والمقدر ب $\alpha=0.05$.

ثامناً: الارتباط بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح و اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح.

والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-35): معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة

وفي متناول الفلاح

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	,600	,180	2,835	,005
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.6 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، وهذه العلاقة معنوية نظراً لأن قيمة Approx. Sig= 0.005 أصغر من مستوى المعنوية المفترض مسبقاً والمقدر ب $\alpha=0.005$.

ثامنا: الارتباط بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-36): معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	,006	,183	,032	,975
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.006 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح، ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق ، وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.975$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$.

تاسعا: الارتباط بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-37): معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	,141	,195	,722	,470
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.141 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية جدا بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح، ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق ، وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.470$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$.

عاشرا: الارتباط بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين واجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح.

والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-38): معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين واجراءات منح قرض التحدي

بسيطة وفي متناول الفلاح

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	,096	,206	,465	,642
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.096 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين واجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح ، وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.642$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$

الحدية عشر: الارتباط بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق

والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-39): معامل الارتباط غاما بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده ومدة

سنتين كافية لسداد قرض الرفيق

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,283	,192	-1,461	,144
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.283 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق ، وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.144$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$

الفصل الثاني: مدى أثر التمويل المصرفي على الزراعة بالوادي

الثانية عشر: الارتباط بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق.

والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-40): معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ومدة سنتين كافية لسداد قرض

الرفيق

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,095	,187	-,509	,611
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.095- وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.611$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$

الثالثة عشر: الارتباط بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين، ونسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده

والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2-41): معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ونسبة الفائدة لقرض الرفيق

والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده

	Value	Asymp. Std. Error	Approx. T	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-,029	,197	-,149	,882
N of Valid Cases	36			

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.029- وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ونسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده وهذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة $\text{Approx. Sig} = 0.882$ أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب $\alpha = 0.005$

المطلب الثالث: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية

وفيه يتم اختبار الفروق لقرضي الرفيق والتحدي

الفرع الأول: اختبار الفروق لقرض الرفيق.

أولاً: اختبار الفروق بناءً على المتغيرات الاسمية:

1) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للجنس

الجدول رقم (2-42): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الجنس

	الجنس	N	Mean Rank	Sum of Ranks
الرفيق	1,00	35	18,33	641,50
	2,00	1	24,50	24,50
	Total	36		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-43): اختبار مان ويتني لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير الجنس

	الرفيق
Mann-Whitney U	11,500
Wilcoxon W	641,500
Z	-,583
Asymp. Sig. (2-tailed)	,560
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	,667 ^b

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig. (2-tailed) = 0,560$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقاً من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافاً معنوياً بين متوسطي المجتمعين (ذكر، أنثى) فيما يخص قرض الرفيق.

2) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للعمر

الجدول رقم (2-44): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الجنس

	العمر	N	Mean Rank
الرفيق	1,00	1	34,00
	2,00	19	16,89
	3,00	16	19,44
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-45): اختبار كسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير العمر

	الرفيق
Chi-Square	2,779
Df	2
Asymp. Sig.	,249

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig. = 0,249$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل العمر فيما يخص قرض الرفيق.

(3) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للمستوى العلمي

الجدول رقم (2-46): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المستوى العلمي

	المستوى	N	Mean Rank
الرفيق	1,00	19	18,66
	2,00	12	19,29
	3,00	5	16,00
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-47): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المستوى العلمي

	الرفيق
Chi-Square	,360
Df	2
Asymp. Sig.	,835

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig. = 0.835$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل المستوى العلمي فيما يخص قرض الرفيق.

(4) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للمستثمرة

الجدول رقم (2-48): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المستثمرة

	المستثمرة	N	Mean Rank
الرفيق	1,00	29	18,36
	2,00	2	31,00
	3,00	5	14,30
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

الجدول رقم(2-49): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المستثمرة

الرفيق	
Chi-Square	3,677
df	2
Asymp. Sig.	,159

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.159$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل طبيعة المستثمرة فيما يخص قرض الرفيق.

5) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للخبرة

الجدول رقم(2-50): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الخبرة

الخبرة	N	Mean Rank
1,00	11	20,05
2,00	12	19,00
3,00	12	16,79
5,00	1	16,00
Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم(2-51): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير الخبرة

الرفيق	
Chi-Square	,647
Df	3
Asymp. Sig.	,886

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.886$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الخبرة فيما يخص قرض الرفيق.

ثانيا: اختبار الفروق بناء على كمية الغلة والمساحة المزروعة من المستثمرة:

1) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع لكمية الغلة

الجدول رقم (2-52): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير كمية الغلة

	الغلة	N	Mean Rank
الرفيق	1,00	32	18,52
	2,00	1	3,50
	3,00	2	17,00
	Total	35	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-53): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير كمية الغلة

	الرفيق
Chi-Square	2,136
Df	2
Asymp. Sig.	,344

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $\text{Asymp. Sig.} = 0.344$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الخبرة فيما يخص قرض الرفيق.

2) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض الرفيق ترجع للمساحة

الجدول رقم (2-54): الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المساحة

	المساحة	N	Mean Rank
الرفيق	1,00	20	18,43
	2,00	12	17,00
	3,00	4	23,38
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-55): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المساحة

	الرفيق
Chi-Square	1,120
Df	2
Asymp. Sig.	,571

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.571$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الخبرة فيما يخص قرض الرفيق.

الفرع الثاني: اختبار الفروق لقرض التحدي.

أولا: اختبار الفروق بناء على المتغيرات الاسمية:

1) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع لمتغير الجنس

الجدول رقم (2-56): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير الجنس

	الجنس	N	Mean Rank	Sum of Ranks
التحدي	1,00	35	18,33	641,50
	2,00	1	24,50	24,50
	Total	36		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-57): اختبار مان ويتني لفروق قرض التحدي وفق متغير الجنس

	التحدي
Mann-Whitney U	11,500
Wilcoxon W	641,500
Z	-,580
Asymp. Sig. (2-tailed)	,562
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	,667

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.667$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الجنس فيما يخص قرض التحدي.

(2) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع لمتغير العمر

الجدول رقم (2-58): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير العمر

	العمر	N	Mean Rank
التحدي	1,00	1	29,50
	2,00	19	16,05
	3,00	16	20,72
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-59): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير العمر

	التحدي
Chi-Square	2,854
Df	2
Asymp. Sig.	,240

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $\text{Asymp. Sig.} = 0.240$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات وفق متغير العمر فيما يخص قرض التحدي.

(3) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع لمتغير المستوى العلمي

الجدول رقم (2-60): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المستوى العلمي

	المستوى	N	Mean Rank
التحدي	1,00	19	19,00
	2,00	12	18,00
	3,00	5	17,80
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-61): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي بالنسبة للمستوى العلمي

	التحدي
Chi-Square	,093
Df	2
Asymp. Sig.	,955

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $\text{Asymp. Sig.} = 0.955$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل المستوى العلمي فيما يخص قرض التحدي.

4) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع للمستثمرة
الجدول رقم(2-62): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المستثمرة

	المستثمرة	N	Mean Rank
التحدي	1,00	29	18,03
	2,00	2	29,50
	3,00	5	16,80
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم(2-63): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير المستثمرة

	التحدي
Chi-Square	2,391
Df	2
Asymp. Sig.	,303

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $\text{Asymp. Sig.} = 0.303$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha = 0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لطبيعة المستثمرة فيما يخص قرض التحدي.

5) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع للخبرة.

الجدول رقم(2-64): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير الخبرة

	الخبرة	N	Mean Rank
التحدي	1,00	11	21,18
	2,00	12	18,46
	3,00	12	17,33
	5,00	1	3,50
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم(2-65): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير الخبرة

	التحدي
Chi-Square	2,916
df	3
Asymp. Sig.	,405

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.405$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الخبرة فيما يخص قرض التحدي.

ثانيا: اختبار الفروق بناء على متغير المساحة وكمية الغلة

1) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع لكمية الغلة.

الجدول رقم (2-66): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير الغلة

	الغلة	N	Mean Rank
التحدي	1,00	32	18,48
	2,00	1	3,50
	3,00	2	17,50
	Total	35	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-67): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير الغلة

	التحدي
Chi-Square	2,100
df	2
Asymp. Sig.	,350

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.350$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الغلة فيما يخص قرض التحدي.

2) الفرضية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقرض التحدي ترجع للمساحة المزروعة

الجدول رقم (2-68): الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المساحة

	المساحة	N	Mean Rank
التحدي	1,00	20	19,33
	2,00	12	16,04
	3,00	4	21,75
	Total	36	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

الجدول رقم (2-69): اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير المساحة

	التحدي
Chi-Square	1,168
Df	2
Asymp. Sig.	,558

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

بما أن $Asymp. Sig.=0.558$ وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الطالبة ($\alpha=0,05$) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل المساحة فيما يخص قرض التحدي.

الخلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية لمدى أثر التمويل المصرفي في الانتاج الزراعي بالولاية نستنتج أن التمويل ضعيف جدا وفي انخفاض على مدى النطاق الزمني للدراسة فيما يخص القروض المصرفية داخل إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بحيث لم يتم التمويل إلا بنوعين من هذه القروض من أصل أربعة أنواع وهما قرض الرفيق وقرض التحدي. إذ يمثل الرفيق قرض قصير الاجل بفائدة 5.5٪ مدعومة كلياً من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لمدة سنة و6 أشهر كتمديد لمن صاحبه ظروف قاهرة لعدم سداد القرض، وفي حالة التأخر عن السداد يفقد الحق في دعم الفائدة. وكذلك قرض التحدي له نفس الشروط إلا أن مدته سبع سنوات لأنه قرض استثماري خاص باستصلاح الاراضي وانشاء مزارع جديدة وقد بدأ التمويل به في الولاية إلا من سنة 2013 ليستفيد منه أربعة فلاحين فقط ثلاثة منهم في سنة 2013 وفلاح في سنة 2014 .

أما فيما يخص القروض الكلاسيكية فالمعلومات لم تكن متوفرة عليها ليتم بيان أثرها على الزراعة بالولاية كما خلص التحليل الاحصائي للاستبيان أن هناك علاقة عكسية بين المتابعة البنكية للقروض ونسب الفائدة ومدة استرداد القرض أيضا. وهذا يدل على هشاشة السياسة التمويلية الزراعية وعدم فعاليتها. كما ان يوجد علاقة عكسية بين نسبة الفائدة ومدة استرداد القرض.

أما فيما يخص دراسة الفروق فوجدنا أن قرض الرفيق والتحدي لا يوجد فروق معنوية بين المتغيرات الاسمية (الجنس والعمر والمستوى العلمي والخبرة وطبيعة المستثمر) فيهما

فهرس المحتويات

	الاهداء
	الشكر
	الملخص
1	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال البيانية
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة
1	الفصل الأول الاقراض الزراعي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الزراعة في الجزائر
3	المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر
7	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري
11	المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر
16	المبحث الثاني: التمويل الزراعي
16	المطلب الأول: مفهوم التمويل الزراعي ومصادره
21	المطلب الثاني: معوقات التمويل الزراعي
23	المطلب الثالث: دور التمويل في النهوض بالانتاج الزراعي
27	المبحث الثالث: السياسة الائتمانية الزراعية
27	المطلب الأول: ماهية الائتمان الزراعي
31	المطلب الثاني: مبادئ السياسة الائتمانية الزراعية
33	المطلب الثالث: أنواع القروض الزراعية
36	الخلاصة
37	الفصل الثاني: مدى أثر التمويل المصرفي في الزراعة بالوادي
38	تمهيد
39	المبحث الأول: نظرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

39	المطلب الأول: تقديم للبنك
42	المطلب الثاني: قروض الاستغلال الزراعية المقدمة من البنك
45	المطلب الثالث: قروض الاستثمار الزراعية المقدمة من طرف البنك
48	المبحث الثاني: تحليل معطيات الاستبيان
48	المطلب الأول: خطوات انجاز الاستمارة الاحصائية وتحليل البيانات الشخصية
52	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الأساسية ودراسة العلاقات الارتباطية
65	المطلب الثالث: اختبار الفروق ذات الدلالة الاحصائية
74	الخلاصة
75	الخاتمة
79	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام من 1991-2013	7
2-1	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات من 2001-2013	8
3-1	توزيع السكان العاملين حسب القطاع القانوني وقطاع النشاط لسنة 2013	9
4-1	تطور مساهمة صادرات وواردات القطاع الزراعي من الصادرات والواردات الكلية من 2003-2013	10
5-1	نصيب الفرد من الموارد المائية من 1990-2010	12
1-2	عدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق من 2008-2014	43
2-2	عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي من 2013-2014	46
3-2	أوزان ودرجات تقسيم ليكارت	49
4-2	اختبار wilcoxon لفرضية الاقتراض وسيلة فعالة لتغطية احتياجات المزرعة	52
5-2	اختبار wilcoxon لفرضية الاقتراض البنكي أسهل مصادر التمويل	53
6-2	اختبار wilcoxon لفرضية قرض الرفيق يساهم في الانتاج الزراعي	53
7-2	اختبار wilcoxon لفرضية قرض التحدي يساهم في الانتاج الزراعي	53
8-2	اختبار wilcoxon لفرضية قرض الرفيق الفدرالي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي	53
9-2	اختبار wilcoxon لفرضية قرض الرفيق للتصدير يفتح أسواق جديدة وخارجية	53
10-2	اختبار wilcoxon لفرضية شرط الضمان لمنح القرض من الشروط التي تعيق منح القرض	54
11-2	اختبار wilcoxon لفرضية مدة سنتين كافية لسداد مبلغ القرض	54
13-2	اختبار wilcoxon لفرضية حصولك على القروض الزراعية بغض النظر عن ملكية الأرض	54
14-2	اختبار wilcoxon لفرضية شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض، شرط في صالح الفلاح	54
15-2	اختبار wilcoxon لفرضية نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده	55

55	اختبار wilcoxon لفرضية اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح	16-2
55	اختبار wilcoxon لفرضية اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح	17-2
55	اختبار wilcoxon لفرضية اجراءات منح قرض الرفيق الفدرالي بسيطة وفي متناول الفلاح	18-2
56	اختبار wilcoxon لفرضية اجراءات منح قرض الرفيق للتصدير بسيطو في متناول الفلاح	19-2
56	اختبار wilcoxon لفرضية قيمة قرض الرفيق كافية بالنسبة للفلاح الذي يربي الماشية	20-2
56	اختبار wilcoxon لفرضية قيمة قرض الرفيق كافية للفلاح الذي يقوم بنشاط زراعي	21-2
56	اختبار wilcoxon لفرضية قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط زراعي	22-2
57	اختبار wilcoxon لفرضية قيمة قرض التحدي كافية لتمويل انشاء مزارع جديدة لنشاط حيواني	23-2
57	اختبار wilcoxon لفرضية استقبال البنك للفلاحين استقبال جيد وذو اهتمام	24-2
57	اختبار wilcoxon لفرضية البنك يقوم بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين	25-2
57	اختبار wilcoxon لفرضية مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه	26-2
58	قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له	27-2
58	معامل الارتباط غاما بين مدة سنتين كافية لسداد مبلغ قرض الرفيق، وشرط الضمان لمنح القرض	28-2
58	معامل الارتباط غاما بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط وشرط الضمان لمنح القرض	29-2
59	معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين وشرط الضمان لمنح القرض	30-2
60	معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح وشرط الضمان من الشروط التي تعيق منح القرض	32-2
61	معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح واجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح	35-2
62	معامل الارتباط غاما بين اجراءات منح قرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق	36-2

62	معامل الارتباط غاما اجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي تناول الفلاح ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق	37-2
63	معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين واجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي تناول الفلاح	38-2
63	معامل الارتباط غاما بين نسبة الفائدة لقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق	39-2
64	معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ومدة سنتين كافية لسداد قرض الرفيق	40-2
64	معامل الارتباط غاما بين قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة للفلاحين ونسبة الفائدة للقرض الرفيق والتحدي نسبة كبيرة في حالة عدم سداد القسط في موعده	41-2
65	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الجنس	42-2
65	اختبار مان ويتني لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير الجنس	43-2
65	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الجنس	44-2
66	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير العمر	45-2
66	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المستوى العلمي	46-2
66	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المستوى العلمي	47-2
66	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المستثمرة	48-2
67	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المستثمرة	49-2
67	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير الخبرة	50-2
67	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق وفق متغير الخبرة	51-2
68	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير كمية الغلة	52-2
68	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير كمية الغلة	53-2
68	الاحصاءات الوصفية لقرض الرفيق وفق متغير المساحة	54-2
68	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض الرفيق بالنسبة لمتغير المساحة	55-2
69	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي ترجع لمتغير الجنس	56-2
69	اختبار مان ويتني لفروق قرض التحدي وفق متغير الجنس	57-2
70	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير العمر	58-2
70	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير العمر	59-2

70	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المستوى العلمي	60-2
70	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي بالنسبة لمستوى العمر	61-2
71	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المستثمرة	62-2
71	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير المستثمرة	63-2
71	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير الخبرة	64-2
71	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير الخبرة	65-2
72	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي ترجع لكمية الغلة	66-2
72	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير الغلة	67-2
72	الاحصاءات الوصفية لقرض التحدي وفق متغير المساحة	68-2
73	اختبار كروسكال واليس لفروق قرض التحدي وفق متغير المساحة	69-2

فهرس الأشكال البيانية

17	الخدمات المالية المقدمة للفقراء الزراعيين	1-1
41	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي	1-2
49	توزيع أفراد العينة من حيث الجنس	2-2
50	توزيع أفراد العينة من حيث العمر	3-2
50	توزيع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي	4-2
51	توزيع أفراد العينة من حيث نوع المستثمرة	5-2
51	توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة	6-2
52	توزيع أفراد العينة من استيعاب اليد العاملة	7-2

قائمة الاختصارات والرموز

بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	PNDA
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	PNDAR
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	FNRDA
صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز	FNVC
الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي	CNMA
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	ANSEJ
الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة	CNAC
الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	ANGEM
نظام ضبط المنتجات واسعة الاستهلاك	SYRPALAC
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي	FNDIA
وزارة الزراعة والتنمية الريفية	MADR
الشركة الجزائرية للمهندسة الزراعية	EAGR
صندوق التنمية الريفية وتطوير الأراضي بالامتياز	FDRMVIC

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب:

- 1- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن. 2013.
- 2- سوران وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر، الاردن، 2005.
- 3- عبد الخالق محمد عشري ومسعد السعيد رجب، التمويل الزراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2007
- 4- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، بغداد 1969.
- 5- مراد محمد علي وآخرون، الائتمان الزراعي والتعاوني الفكر والتطبيق، مطبعة هند كور، القاهرة. الأطروحات والرسائل الجامعية
أطروحات دكتوراه:
- 1- بوهبي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر.
- 2- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980/2009، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2014.
- 3- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980/2009، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2014.
- 4- غردي محمد، القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2011/2012.
- 5- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 106-109.

6- محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر.

رسائل ماجستير:

1- بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2000/1999.

2- ريش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

3- شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، 2013-2012.

4- طالي رياض، التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولة والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010..

5- عياشي خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر -3-، 2011/2010.

6- قصوري ريمي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011، ص175.

7- لوزري نادية، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

8- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازا"، رسالة مقدمة درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، 2007.

9- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

الدوريات والمجلات

1- اصلاح حسن العوض، ادارة التمويل الاصغر، الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، مايو/يونيو/ 2008.

2- محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر.

3- منال محمد هاشم عبدو وآخرون، دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 2014، المجلد 30، العدد 14 .

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

تقارير:

1- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي، 2013.

2- سياسة التمويل الريفي في الصندوق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اغسطس/آب، 2009، ص11، عل الموقع www.ifad.org

قوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي في الجزائر، 2010، ص1، www.anod.org/Algeria، الملتيقيات.

1- عمار زهير وعامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة 2000/2012، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، جامعة سطيف -1، يوم 4 جوان 2014.

2- قريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال افريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24، 2014.

المواقع الالكترونية

1- د خليل حسين، السياسات العامة، السياسات الزراعية في الدول العربية، عل الموقع drkhalilhussein.blogspot.com، اطلع يوم 2015/03/07، على 12.35.

2- رعد جعفر، محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي، 2013/2012، ص7، على الموقع

www.raadalassedy.com

مقابلات:

معلومات مقدمة من الاتحاد العام للفلاحين بالوادي، يوم 2015/05/13، 10:15

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

Articles

1- STATISTICAL YEARBOOK, Food and Agriculture Organization of the United Nations Regional Office for Africa, Accra, 2012.

2- Statistical yearbook, Food and Agriculture Organization of the United Nations Régional Office for Africa, Accra, 2012.

3- NAUSHAD KHAN And others, REVIEW OF PAST LITERATURE ON AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN, Sarhad J. Agric. Vol.27, No.1, 2011.

4- S. Tilakaratna, Credit schemes for the rural poor: Some conclusions and lessons from practice, ISSUES IN DEVELOPMENT Discussion Paper 9, Development and Technica Cooperation Department INTERNATIONAL LABOUR OFFICE GENEVA, International Labour Organization, 1996

5- Credit ETTAHADI, Extrait du ONTA, <http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI>, Date de mise en ligne : samedi 10 novembre 2012.

Reports, Laws, Decrees and Orders

1- ELIZABETH COFFEY, AGRICULTURAL FINANCE: GETTING THE POLICIES RIGHT, AGRICULTURAL FINANCE REVISITED, No. 2, FAO, June 1998

2- Making Finance Work for Africa, POLICY BRIEF ON AGRICULTURAL FINANCE IN AFRICA, African Development Bank, TUNIS, MARCH 2012

3- Agricultural Finance, Making Finance Work for Africa, <http://www.mfw4a.org>

4- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 28: December 2014, w www.bank-of-algeria.dz

- 5- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N °1
Septembre2007, w www.bank-of-algeria.dz
- 6- BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique triple, N ° 09: December 2009,
w www.bank-of-algeria.dz
- 7- La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de
l'Emploi, ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2013, ONS,
Collections Statistiques N°185Série S : Statistiques Sociales, 2014, Alger.

Web sites

- 1- <http://www.badr-bank.dz>, Le Crédit « R'FIG FEDERATEUR »,
17/05/2015, 11:15
- 2- <http://www.badr-bank.dz>, 6mai 2015, 23:37.

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي ، من خلال سرد وضع الزراعة في الجزائر منذ 1990، خاصة السياسات المنتهجة في هذا القطاع وما انبثق عنها من قروض زراعية جديدة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد الممول المصرفي الوحيد لهذا القطاع.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الزراعة الجزائرية حالها حال الزراعة العربية تواجهها عدة مشاكل طبيعية وتقنية كما خلصت إلى أن اقبال الفلاحين للقروض الزراعية الجديدة كان متأخرا وضعيفا لعدة أسباب.

الكلمات المفتاحية:

القروض الزراعية، التمويل المصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الزراعة في الجزائر.

Abstract

This study addressed to assess the role of bank financing in the development of the agricultural sector, through discussion about the growth of agriculture in Algeria listed since 1990.

Except only, the research read up at the policies adopted in this sector and the new agricultural loans which was issued from the bank agricultural and rural development, which is the only banking financier of the sector.

the study reached a conclusion that the agriculture status in Algeria is typically like the Arab countries status. From the one hand, it face many natural and technical problems and from the other hand farmers demands about new agricultural loans was late and weak for several reasons.

Key words:

Agricultural loans, bank financing, the Bank of Agriculture and Rural Development, Agriculture in Algeria.